

* Ashraf Othman Bader | أشرف عثمان بدر

نيوليبرالية في سياق استعماري:

الاقتصاد الفلسطيني خلال الاستعمار الاستيطاني الصهيوني: قراءة نقدية

Neoliberalism in A Colonial Context:

A Critical Review of the Palestinian Economy under Zionist Settler Colonialism

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الاشتباك نقديًا مع الادعاءات المنطلقة من الاقتصاد السياسي التي ترمي أن السلطة الفلسطينية ذات توجه نيوليبرالي، وتتساءل عن مدى دقة هذه المقولة. من أجل ذلك، قَدِّمَت الدراسة عرضًا نظريًا لمضامين النيوليبرالية وأجندتها، متفحصًا مدى انطباقها على حالة السلطة الفلسطينية، وتوسَّلت في ذلك مراجعة نقدية لأبرز الأدبيات المنشورة في الموضوع خلال الفترة 1994-2021، واستعانت بالبيانات والمصادر الأولية، وعززت تحليلها بإجراء عدد من المقابلات مع الخبراء والمسؤولين ممن تولَّوا مناصب اقتصادية في السلطة. وانطلقت من افتراض مفاده أن تبني السلطة الفلسطينية بعض السياسات النيوليبرالية لا يعني بالضرورة صحة الافتراض أنها نيوليبرالية. وخلصت إلى عدم دقة القول إن السلطة الفلسطينية نيوليبرالية؛ بالنظر إلى الربط غير الدقيق ما بين المقدمات والنتائج، ولكون وصف السلطة بالنيوليبرالية يتناقض مع دورها الوظيفي وطبيعة الشروط التي تعمل في سياقها.

كلمات مفتاحية: السلطة الفلسطينية، النيوليبرالية، النيوباتريمونية، الزبائنية، الاستعمار الاستيطاني.

Abstract: This study aims to critically assess the assertion put forth by political economists regarding the characterization of the Palestinian Authority (PA) as having a neoliberal orientation. The research endeavors to verify the validity of this assertion through a comprehensive evaluation of the PA's policies and practices. To achieve this objective, the paper provides an in-depth theoretical exploration of neoliberalism and its agenda, with a particular focus on its relevance to the PA's context. Employing a critical methodology, the study thoroughly examines existing literature on the topic, concentrating on publications dating from 1994 onwards. Moreover, to enrich the depth of analysis, interviews are conducted with experts and officials who have held key economic positions within the PA. The study commences with the premise that adopting certain neoliberal policies does not automatically classify the PA as neoliberal in its entirety. Ultimately, the research concludes that labeling the PA as neoliberal is unfounded, citing flawed reasoning in connecting premises and conclusions, as well as a lack of alignment between the PA's functional role and the prevailing contextual circumstances within which it operates.

Keywords: The Palestinian Authority, Neoliberalism, Neopatrimonialism, Clientelism, Settler Colonialism.

* زميل باحث في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

Research fellow at the Arab Council for the Social Sciences.

email: Ashrafshrf0@gmail.com

مقدمة

في سياق الجدل المتعلق بتوجهات السلطة الفلسطينية وطبيعتها، وبعد إطلاق رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق سلام فياض (2007-2013)، في عام 2009، ما عُرف بوثيقة "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، طرح عدد من الباحثين فرضية مفادها أنّ السلطة الفلسطينية تنتهج النيوليبرالية⁽¹⁾. وقد برز من بين هؤلاء رجا الخالدي وصبحي سمور، اللذان اعتبرا الاقتصاد السياسي للسلطة الفلسطينية موسومًا بالتوجه النيوليبرالي⁽²⁾. وفي مقابل ذلك، ينفي أحمد جميل عزم إمكان إسباغ وصف النيوليبرالية على السلطة الفلسطينية⁽³⁾. ومن بين هاتين الرؤيتين المتناقضتين يبرز سؤال الدراسة عن مدى صحة إطلاق مصطلح النيوليبرالية على السياسات والممارسات الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية.

يقر الخالدي وسمور بأنّ الحقائق التي يفرضها الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، التي تتضمن تحكّمه في الاقتصاد الفلسطيني ومصادرته الأراضي في ظل سلطة قضائية فلسطينية عاجزة، تحول دون تطبيق الأجندة النيوليبرالية، سواء في حماية الملكية الخاصة وتعزيزها أو في تأمين بيئة جاذبة للاستثمار. لكنّ الباحثين يستدركان بالقول إنّ الحيز الوحيد المتاح للسلطة حتى تطبّق الأجندة النيوليبرالية واقعٌ ضمن مجال السياسة المالية⁽⁴⁾. ونرى هنا أنّ هذا القول لم يتم فحصه بالرجوع إلى الإحصاءات المتعلقة بالسياسات المالية للسلطة، وسنبيّن ذلك في هذه الدراسة. وافترضهما يحتاج إلى الدقة، إلى حدّ ما، وبخاصة القول إنّ مجال السياسة المالية متحرر من تأثير العامل الخارجي (الاستعمار الاستيطاني)؛ فالعكس هو الصحيح. وينبه إلى هذا أنس قريط في خلاصة دراسته حول السياسات المالية للسلطة الفلسطينية، بقوله: "إنّ نموذج/ إطار أوسلو للتنمية زوّد السلطة الفلسطينية بإيرادات عامة، لكنه زوّدها بقدر ضئيل من النفوذ للسيطرة على السياسة المالية أو استنابها"⁽⁵⁾.

ويبدو، لدى عدد من الباحثين الفلسطينيين، أنّ سياسات السلطة نابعة من "إجماع واشنطن" النيوليبرالي؛ إذ إنّ "مشروع أوسلو برمته يقوم في أساسه على سياسات نيوليبرالية، وعلى مبادئ السوق الحرة التي تركز على البنود الواردة في إجماع واشنطن"⁽⁶⁾. وتحتاج ماندي تيرنر وآخرون⁽⁷⁾ كذلك بأنّ المساعدات الاقتصادية من الدول الغربية ذات التوجه النيوليبرالي، إضافة إلى تشجيعها القطاع الخاص، تمثل مؤشرات على نيوليبرالية

1 Rafeef Ziadah, "What Kind of Palestinian State in 2011? Neoliberalism and World Bank Diktats," Global Research, 13/4/2010, accessed on 5/5/2024, at: <https://bit.ly/2VBjcbF>

2 يستند العديد من الباحثين إلى دراسة سمور والخالدي للتصريح بنيوليبرالية السلطة الفلسطينية، ويستعينون بالبيانات والمؤشرات التي استند إليها الباحثان. ينظر: رجا الخالدي وصبحي سمور، "النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة بناء الحركة الوطنية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 88 (2011).

3 أحمد جميل عزم، "فلسطين والنيوليبرالية المتخيلة"، موقع جبهة النضال الشعبي، 2013/10/10، شوهد في 2024/5/5، في: <https://bit.ly/3mBrvzQ>

4 الخالدي وسمور، ص 81-82.

5 Anas Iqtait, "The Palestinian Authority Political Economy: The Architecture of Fiscal Control," in: Alla Tartir, Tariq Dana & Timothy Seidel (eds.), *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives* (Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2021), p. 264.

6 ليندا طبر وعمر جعري-سلامانكا، "بعد أوسلو: الاستيطان الكولونيالي والتنمية النيوليبرالية والتحرير"، في: ليندا طبر [وآخرون]، نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري (بيروت: مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2013)، ص 6.

7 Mandy Turner & Omar Shweiki (eds.), *Decolonizing Palestinian Political Economy: De-development and Beyond* (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2014).

السلطة الفلسطينية. وتكرر القول نفسه في دراسة لاحقة⁽⁸⁾. وعلى المنوال ذاته، يشدد طارق دعنا على دور المساعدات الأجنبية والبنك الدولي في توجيه الاقتصاد السياسي الفلسطيني نحو النيوليبرالية، طارحاً فكرة متمثلة في أن "رأسمالية شللية" قد برزت في سياق التوجهات النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية⁽⁹⁾. ويستند توفيق حداد إلى الافتراض نفسه، مدّعياً ظهور ما أسماه "فلسطين المحدودة" نتيجة لسياسات السلطة الفلسطينية النيوليبرالية⁽¹⁰⁾.

ويتفق علاء الترتير مع فرضية دعنا وحداد⁽¹¹⁾، لكن ثلاثتهم انشغلوا بتوصيف العلاقة بين النيوباتريمونيالية (الأبوية الجديدة) والنيوليبرالية، من دون توفير دلائل من الواقع ترفع التناقض بين التوجهين في هذا التوصيف. فهم يقرون بنيوباتريمونيالية السلطة الفلسطينية من ناحية، ويدعون نيوليبرالية السلطة من ناحية أخرى؛ فكيف يمكن الجمع بين الأبوية الجديدة، القائمة على الحكم الفردي السلطوي وبناء شبكة زبائية (تستند إلى تقوية دور الدولة التي يتفرد بقيادتها "الزعيم" من أجل التحكم في المنع والمنح)، وبين النيوليبرالية القائمة على انسحاب الدولة من الشأن العام ولا مركزيتها؟

توضح تلك التباينات أهمية العودة إلى واقع سياسات السلطة الفلسطينية وممارساتها للوقوف على طبيعة توجهاتها الاقتصادية. هل يكفي القول إن تطابق سياسات الدول والمؤسسات المانحة ذات التوجه النيوليبرالي، مع ما جرى تطبيقه على أرض الواقع، دليل على نيوليبرالية السلطة الفلسطينية؟ من أجل سبر هذا السؤال، تحلل الدراسة الإحصائيات والمعطيات الرقمية المتعلقة بالموضوع، وتناقش الافتراضات التي يبني عليها منظرو نيوليبرالية السلطة، وبخاصة منها الجمع بين النيوباتريمونيالية والنيوليبرالية، ومناقشة دور الأجهزة الأمنية في تلك التوجهات، ومدى توجه السلطة الفلسطينية نحو سياسات مالية نيوليبرالية، وما يُعرف بـ "صافي الإقراض"، والإيرادات الضريبية، وكذلك التوجهات التقشفية وخفض الإنفاق العام، خصوصاً فيما يتعلق بخفض بند الأجور بالموازنة وسياسة التسريحات، وتجميد أجور مستخدمي القطاع العام ورواتبهم. يضاف إلى ذلك فحص فرضيات تبني نظام السوق الحرة، وإجماع واشنطن، ومهامي مساعدات المانحين وتشجيع القطاع الخاص والقروض مع الأجندة النيوليبرالية.

وللنظر في مدى انتساب السلطة الفلسطينية إلى النهج النيوليبرالي، تبنت الدراسة منظراً متعدد التخصصات، واستندت إلى مصادر أولية تشمل البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد وهيئة التقاعد، وعززت مسحها للعديد من الأدبيات والتقارير المتخصصة، ومنها تقارير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، بنتائج المقابلات مع شخصيات انخرطت في تحديد السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية⁽¹²⁾. ويجدر التنبيه إلى أن الدراسة غير معنّية بتقييم مجمل الاقتصاد الفلسطيني الذي يتطلب التطرق إلى وجود حوالي 200 ألف عامل فلسطيني في السوق الإسرائيلية، ووجود

8 Mandy Turner (ed.), *From the River to the Sea: Palestine and Israel in the Shadow of "Peace"* (Lanham/ Boulder/ New York/ London: Lexington Books, 2019).

9 طارق دعنا، "نحو اقتصاد سياسي لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية"، ورقة مقدمة في ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 14-15/11/2015، شوهد في 2024/5/5، في: <https://bit.ly/3jRIkXD>

10 Toufic Haddad, *Palestine Ltd.: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory* (London: I.B. Tauris, 2016).

11 Tartir, Dana & Seidel (eds.).

12 شملت المقابلات مسؤولين رفيعين، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق رامي الحمد لله، وعلي الجرابوي وزير التخطيط في حكومة سلام فياض، وعمر عبد الرازق وزير المالية في حكومة إسماعيل هنية.

مؤسسات المجتمع المدني التي تنافس السلطة في الحصول على التمويل الأجنبي. ثم إن الوصول إلى بيانات أساسية في الموضوع، كالميزانيات الخاصة بالأجهزة الأمنية الفلسطينية وبعض القطاعات الأخرى غير متاح، ويعوق مثل هذا التناول.

أولاً: ماهية النيوليبرالية

عادةً ما يُنظر إلى النيوليبرالية بوصفها امتدادًا وتجديدًا لليبرالية ومفاهيمها التي نشأت منذ أواخر القرن الثامن عشر. ويحضر تشابك النيوليبرالية مع الفكر الاقتصادي الرأسمالي "الكلاسيكي" الذي أرسى دعائم آدم سميث Adam Smith. ويُذكر أحد أبرز رواد النيوليبرالية، ميلتون فريدمان، بتعدد معاني الليبرالية، وأنها لا تحمل مدلولاً واحدًا؛ ففي أواخر القرن الثامن عشر، كانت صنوًا للحرية الفردية، وغايتها انتهاج سياسة تراجع دور الحكومة في الشأن الاقتصادي لمصلحة دور الفرد، مع الاهتمام بتشجيع التجارة الحرة بين الدول. وأخذ مفهوم الليبرالية في الانزياح مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وفي عام 1930، اصطبغ بقيم وتوجهات مختلفة، خصوصًا في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ ارتبط بالاعتماد على الحكومة بدلاً من النظم الطوعية، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وإحياء سياسات التدخل الحكومي والوصاية الأبوية، التي قاومها الليبراليون الكلاسيكيون⁽¹³⁾. لا يفصل فريدمان النيوليبرالية عن الليبرالية الكلاسيكية، ويراهما الأكثر تعبيرًا عنها، ويعتبر أنها جملة "التعاليم المرتبطة بالإنسان الحر"⁽¹⁴⁾، وهذا الأمر هو نفسه ما ينفيه نوعم تشومسكي الذي يجادل بأن الفرضيات الأساسية للنيوليبرالية ما زالت بعيدة عن تلك الفرضيات التي أحييت التقليد الليبرالي في عصر التنوير⁽¹⁵⁾.

وفي تعريف النيوليبرالية، يُثار ملمح عدم الوضوح؛ فستيفاني مودج، مثلًا، تدعي أن مفهوم النيوليبرالية، الذي يُحتج به كثيرًا في العلوم الاجتماعية، مفهوم غير محدد، بل إن مستخدميه لا يدركون جميع جوانبه في أغلب الأحيان⁽¹⁶⁾. ويصل الحال ببعضهم إلى حدّ القول باستحالة تعريف النيوليبرالية نظرًا، على نحو ما طرح ألفريدو فيلو وديبورا جونستن اللذان يردّان هذه الاستحالة إلى أسباب ثلاثة:

1. السبب الأول منهجيّ: فعلى الرغم من اشتراك الاقتصادات الموصوفة بالنيوليبرالية في ملامح بعينها، فإن هذه الاقتصادات ليس لها سمات ثابتة، كما أن النيوليبرالية لا تمثل نمطًا إنتاجيًا، على نحو ما نعيه حين نتحدث عن "الإقطاعية" أو "الرأسمالية". والحال أن النيوليبرالية تتمدد بين مجموعة واسعة من الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتشتغل وفقًا لمستويات مختلفة من التعقيد، بعضها مجرد جدًّا، كالقوة المتنامية للتمويل، وبعضها الآخر ملموس نسبيًا، كالخصخصة أو العلاقة بين الدول الأجنبية والمنظمات غير الحكومية المحلية.
2. السبب الثاني: يعود إلى عدم إمكانية فصل النيوليبرالية عن الإمبريالية والعمولة؛ حتى لتبدو العمولة بمنزلة الوجه الدولي للنيوليبرالية.

13 Milton Friedman, *Capitalism and Freedom* (Chicago/ London: The University of Chicago Press, 2002), p. 5.

14 Ibid., p. 6.

15 Noam Chomsky, *Profit Over People* (New York: Seven Stories Press, 1999), p. 19.

16 Stephanie Mudge, "What is Neo-liberalism?" *Socio-Economic Review*, vol. 6, no. 4 (2008), p. 703.

3. يتطلب التحليل التاريخي للنيوليبرالية نهجاً متعدد المستويات، بتعدد جذور النيوليبرالية وتنوعها، ويصعب التأريخ لظهورها بدقة؛ لأنها أفكارٌ جُمعت من مصادر متعددة؛ بما في ذلك فكر آدم سميث، والاقتصاد الكلاسيكي الجديد، والنقد النمساوي للكينزية، والاشتراكية على النمط السوفييتي، والنظرية النقدية⁽¹⁷⁾.

شدد فريدمان في كتابه **الرأسمالية والحرية**، الذي يُعدُّ بمنزلة "مانفيسستو" النيوليبرالية، على ضرورة تحجيم دور الحكومة في النظامين القانوني والنقدي، وعلى ضرورة تعظيم دور الأفراد ومنحهم الحرية كاملةً في الوقت ذاته. ومن هنا، دعا إلى اعتماد أسعار الصرف المرنة وسياسة تعويم العملة⁽¹⁸⁾، استناداً إلى القاعدة النقدية⁽¹⁹⁾، وذلك بغية الوصول إلى أسعار مستقرة⁽²⁰⁾. ودعا كذلك إلى منح الدولة أهالي الطلاب قسائم تعليمية يستخدمونها للتسجيل في المدارس الخاصة التي تتنافس في استقطاب الطلاب عبر أسعار خدماتها⁽²¹⁾، إضافةً إلى خصخصة الضمان الاجتماعي⁽²²⁾، واعتماد نظام ضريبة⁽²³⁾ الدخل السلبي⁽²⁴⁾. وذهب إلى أهمية اعتماد صيغة الجيش التطوعي، بدلاً من الإلزامي، توفيراً للنفقات العامة⁽²⁵⁾.

وامتداداً لفريدمان، وضع جون وليمسون، في عام 1989، عشر سياسات جوهرية ضمن لائحة الأجندة النيوليبرالية التي أصبحت تُعرف فيما بعد بـ "إجماع واشنطن"⁽²⁶⁾، وقد اشتملت على الضبط المالي Fiscal Discipline، بوصفه حالة توازن مثالي في الاقتصاد بين الإيرادات والنفقات الحكومية. ودعا إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فيما يتعلق بالإعانات الحكومية ودعم الصحة والتعليم والبنية التحتية، كما دعا إلى إصلاح النظام الضريبي بهدف الجمع بين قاعدة ضريبية واسعة ومعدلات ضرائب وفق نظام الشرائح، فضلاً عن دعوته

17 Alfredo Filho & Deborah Johnston, *Neoliberalism: A Critical Reader* (London: Pluto Press, 2005), p. 2.

18 Ibid., p. 68.

19 تُعرف القاعدة النقدية بأنها: "المبلغ الإجمالي للعملة المتداولة أو المحتفظ بها في الاحتياطيات. الأموال المتداولة هي أي شيء يحتفظ به ويستخدمه عامة الناس، بينما تشير الاحتياطيات إلى ودائع البنوك التجارية وأي أموال تحتفظ بها هذه المؤسسات في الاحتياطيات لدى البنك المركزي". ينظر:

James Chen, "Monetary Base: Definition, What It Includes, Example," *Investopedia*, 4/9/2023, accessed on 7/5/2024, at: <https://rb.gy/xcczok>

20 Friedman, p. 67.

21 Ibid., p. 89.

22 Ibid., p. 185.

23 نظام ضريبي تصاعدي يحصل فيه الأشخاص الذين يحصلون على دخل أقل من مبلغ يتم تحديده من قبل الحكومة، له علاقة بخط الفقر، على أجر إضافي من الحكومة، بدلاً من دفع الضرائب للحكومة.

24 Friedman, p. 192.

25 Ibid., p. 13.

26 وليمسون هو أحد أهم منظري النيوليبرالية، وهو واضع ما عُرف لاحقاً بـ "إجماع واشنطن". ويشتمل هذا الإجماع على قائمة توصيات سياسية تمخض عنها مؤتمر عُقد في أواخر الثمانينيات من العقد العشرين، وكان عنوان الورقة الخلفية لهذا المؤتمر "ماذا تعني واشنطن من خلال إصلاح السياسات؟". وقد توجهت الورقة إلى دول أميركا اللاتينية بتوصيات بعينها، وتم إرسالها إلى المؤلفين العشرة الذين وافقوا على كتابة دراسات للمؤتمر. وانتهت الورقة النهائية للمؤتمر إلى تبني عشر أدوات للسياسة، رأت الولايات المتحدة أنها يمكن أن تحظى بدرجة معقولة من الإجماع حول تغيير السياسات. وفيما بعد، اعتمدها الكونغرس وكبار أعضاء الإدارة والتكنولوجيا والمؤسسات المالية الدولية. وتبنتها كذلك الوكالات الاقتصادية التابعة للحكومة الأميركية، فضلاً عن مجلس الاحتياطي الفدرالي، ومراكز الفكر. كما تم تدوين العديد من جوانب إجماع واشنطن ونشرها تحت بند "تجديد النمو الاقتصادي" في أميركا اللاتينية. ينظر:

John Williamson, "A Short History of the Washington Consensus," *The Peterson Institute for International Economics* (PIIE), 24/9/2004, accessed on 5/5/2024, at: <https://bit.ly/3uEyTNK>

إلى تحرير أسعار الفائدة المصرفية، واعتماد سعر صرف تنافسي، وتحرير التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، وتخفيف النظم الرسمية للاقتصاد، وضمان حقوق الملكية⁽²⁷⁾.

ينتقد هذه الرؤية ديفيد هارفي، معتبراً أن النيوليبرالية "نظرية للممارسات الاقتصادية السياسية"، ويبيّن أنها تستهدف تحسين رفاهية الإنسان عن طريق إطلاق الحريات، وتعزيز المهارات الفردية في إطار مؤسسي، وأن النيوليبرالية نفسها تتعزز بحقوق الملكية الخاصة، والأسواق الحرة، والتجارة الحرة. ويتمحور دور الدولة في النيوليبرالية حول إيجاد إطار مؤسسي لهذه الممارسات وحمائته. فعلى الدولة، على سبيل المثال، أن تضمن حماية رؤوس الأموال، وتنشئ الهياكل والمهام العسكرية والدفاعية والشرطية والقانونية اللازمة لتأمين حقوق الملكية الخاصة (يكون ذلك بالقوة إذا لزم الأمر)، وتراقب الأداء السليم للأسواق. ومن الملامح المهمة التي يقف عليها هارفي إنشاء الأسواق؛ فإن لم تكن موجودة في مجالات مثل الأراضي والمياه والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وحماية البيئة، فيجب على الدولة المسارعة إلى إنشائها وفرض إجراءات في هذه الشؤون إذا لزم الأمر⁽²⁸⁾.

وينبه هارفي إلى أنه ليس على الدولة النيوليبرالية، بحسب الفكر النيوليبرالي، أن تجازف بالذهاب إلى أبعد من هذه المهمات، ويجب أن تبقى تدخلاتها في الأسواق، ما إن تنشئها، في حدود دُنيا. وتستند النيوليبرالية في ذلك إلى تصور محدد لدور الدولة؛ فهي ليست الأكثر معرفة بالسوق ومؤثراتها، في حين "ستعمد مجموعات المصالح القوية إلى التشويه والتأثير في تدخلات الدولة (خاصة في الديمقراطيات) لمصلحتها الخاصة"⁽²⁹⁾. وعموماً، لا يرى هارفي أن النيوليبرالية بمنزلة تجديد لليبرالية، بل هي نظرية للممارسات الاقتصادية السياسية، كما أنها لم ترق إلى أن تكون أيديولوجيا سياسية كاملة.

وقد بيّنت مودج أنّ النيوليبرالية نظام أيديولوجي فريد تشكّل عبر تعاون عوالم ثلاثة: فكرية، وبيروقراطية، وسياسية؛ وهي "وجوه" مترابطة فيما بينها:

1. **وجه فكري** ذو امتداد تاريخي، ينحدر من التقاليد الاقتصادية الأنكلو-أمريكية العابرة للقومية؛ تشكلت من داخل مؤسسات الرأسمالية الاجتماعية وانقسام الحرب الباردة، مع تأكيدها المستمر على السوق (غير المجزأة) مصدرًا وحكمًا للحريات الإنسانية.
2. **وجه بيروقراطي** يتجسد في سياسة الدولة التي تتبنى سياسات الليبرالية الاقتصادية، بإلغاء القيود على الأسواق؛ وبخاصة سوق الصرف، والخصخصة، وعدم التسييس، إضافة إلى اعتماد سياسة نقدية ذات توجهات تقشفية. وتستهدف هذه السياسات، التي تجري تحت عنوان الإصلاح الاقتصادي، تشجيع المنافسة الحرة، ورفع قيودها، عبر إخراج الدولة من الملكية، وإخراج السياسيين من إدارة المجال الاقتصادي. وتهدف السياسات النيوليبرالية، أيضًا، إلى "إلغاء" المؤسسات التي حمّتها الدولة في وقت سابق من قوى المنافسة في السوق الخاصة، مثل التعليم والرعاية الصحية.

27 Ibid., p. 3.

28 David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (New York: Oxford University Press, 2005), p. 2.

29 Ibid.

3. **وجه سياسي** مجاله السوق، تنعكس عليه صراعات السلطة، وينطلق من مركز أيديولوجي معيّن، تحدّد فيه مسؤوليات الدولة ثلاث سياسات نيوليبرالية، هي: إطلاق العنان لقوى السوق حيثما أمكن، وتعزيز موقع سلطة الدولة بتقييد الوصول إلى صنع القرار السياسي، والميل إلى دوائر تأثير معيّنة؛ وبخاصة رجال الأعمال، وأصحاب رؤوس الأموال، والمهنيين ذوي الياقات البيضاء، على حساب غيرهم من منتسبي النقابات⁽³⁰⁾.

وهكذا، فإن إشكالية تعريف النيوليبرالية ستبقى قائمة في المجتمع الأكاديمي، بما لها من مفاهيم عديدة تُوظّف في خطاب المفكرين والكتّاب، وبخاصة نقاد النظام الاقتصادي الحالي⁽³¹⁾. لكنّ النيوليبرالية تؤكد، عموماً، بوصفها أيديولوجيا، على قيمة المنافسة في السوق الحرة⁽³²⁾، من خلال منح القطاع الخاص أولويةً على حساب القطاع العام⁽³³⁾. وهي تستند إلى مبدئين، هما: المنافسة المتزايدة التي تتحقق من خلال رفع القيود وفتح الأسواق المحلية، بما في ذلك الأسواق المالية، أمام المنافسة الأجنبية. وتولي الدولة دوراً محدوداً، يتحقق من خلال الخصخصة والحد من قدرة الحكومات على إدارة العجز المالي وتراكم الديون⁽³⁴⁾.

ثانياً: هل تعدّ السلطة الفلسطينية نيوليبرالية؟

يجيب هذا المحور عن التساؤل حول مدى توافق واقع السلطة الفلسطينية مع الأجندة النيوليبرالية، من خلال توظيف أبرز ملامح الأجندة النيوليبرالية، وذلك على النحو التالي.

1. النيوباتريمونية والنيوليبرالية

يكنم الإشكال في طرح حداد وتيرنر والترتير ودعنا في أنهم قد جمعوا بين النيوباتريمونية والنيوليبرالية، وكأنّ النيوليبرالية تسببت في تشكّل البنية النيوباتريمونية في السلطة الفلسطينية. ويناقض هذا افتراضات أساسية في النظام الموصوف بالنيوليبرالي، وقد بيّن الخالدي وسمور أنّ "إجماع ما بعد واشنطن (النيوليبرالي) يفترض أن تكون الدولة قادرة ومستجيبة تحافظ على الأمن والنظام العام، وتضمن تكافؤ الفرص، وتقوي مواطنيها، الذين تقع عليهم المسؤولية الأخلاقية لجهة الاعتماد على أنفسهم عوضاً عن الاتكال على الدولة الراعية والأبوية"⁽³⁵⁾. فهل كان هذا هو الحال فلسطينياً؟

إن الاعتمادية والاتكّاء على الدولة هما جوهر وصف حداد النظام الفلسطيني بأنه نيوباتريمونيالي سواء في فترة رئاسة ياسر عرفات (1996-2004) أو في عهد محمود عباس (2004-); فقد "تم التفاوض على اتفاقيات

30 Mudge, p. 705.

31 هنا يجدر التنبيه إلى التمايزات ما بين الأوجه الاقتصادية والسياسية للنيوليبرالية وتمثّلها كمخيلة اجتماعية ومرجعية نظرية للسياسات، وبين كونها مفهوماً ذا جدوى تحليلية، مما قد يحولها إلى وصمة أكثر من كونها أداة تحليلية. ينظر:

Peter Evans & William Sewell, "Policy Regimes, International Regimes, Social Effects," in: Peter Hall & Michèle Lamont (eds.), *Social Resilience in the Neoliberal Era* (New York: Cambridge University Press, 2013).

32 Nicola Smith, "Neoliberalism," *Encyclopaedia Britannica*, accessed on 5/5/2024, at: <https://bit.ly/2QaGUem>

33 Miguel Centeno & Joseph Cohen, "The Arc of Neoliberalism," *Annual Review of Sociology*, vol. 38 (2012).

34 Jonathan Ostry, Prakash Loungani & Davide Furceri, "Neoliberalism: Oversold?" *Finance & Development*, vol. 53, no. 2 (2016), p. 38.

أوسلو والنظام النيوباتريونيالي الذي ساعد في تأسيسه⁽³⁶⁾. وقد استمر عباس على النهج نفسه: "بعيداً عن الحالة النموذجية التي تصورها ممارسو بناء الدولة الدوليون، وادعوا أنهم يرغبون في دعمها، كان المانحون الغربيون يدعمون سياسياً ومالياً نظاماً للنيوباتريونيالية بقيادة عباس"⁽³⁷⁾.

المسألة إذاً هيكلية، تكمن دلائلها عند من يؤكدون اتصاف السلطة بالنيوليبرالية في الارتباط بعوامل مثل توظيف الفساد والعنف، وشيوع الشخصنة والمحاسبيية، وأولوية البعد الأمني المرتبط بضغط دولي. وتبين تيرنر أن "الاقتصاد السياسي الذي نشأ في الضفة الغربية قد حمل تركيبة نيوباتريونيالية. فهو من جهة يوظف العنف والفساد لقمع معارضيه وشرائهم، ويحايي طبقة رجال الأعمال المعتمدين على السلطة الفلسطينية في التحكم في السوق وتشكيل وضع احتكاري لهم، وفي تمرير تعاملاتهم ومنحها الطابع الشرعي أيضاً. وي طرح الترتيب بُعداً يتصل بالقيادة من خلال قوله: إن "نموذج الحكم السائد في السلطة الفلسطينية هو نموذج القائد الواحد الأوحده (القائد الخارق) ويتمثل بالعرفاتية والفياضية والعباسية"⁽³⁸⁾. ويضيف دعنا رابطاً بين السعي للتهدئة الأمنية وتضخم ملامح النيوباتريونيالية والنيوليبرالية في السلطة الفلسطينية، فيؤكد على أن التهدئة تفرض أساساً "من خلال الترويج لشكل معين من النيوليبرالية، وكذلك من خلال نظام الراعي - العميل الذي يكمن في جوهر النسيج المؤسسي للسلطة الفلسطينية وعلاقته بالمجتمع. لقد ربط كلاهما؛ أي التهدئة ونظام الراعي - العميل، النخبة بالمجتمع من خلال نظام معقد من الرأسمالية الشللية المرتبط بالنيوباتريونيالية"⁽³⁹⁾. وتشير دانا الكرد إلى طبيعة العلاقة بين الدعم المالي والسياسي الذي توفره الدول الغربية وسلطوية الأنظمة، ومن ضمنها السلطة الفلسطينية؛ إذ تحتاج بأنّ التدخل الدولي عبر هذا الدعم يسهل زيادة الممارسات الاستبدادية⁽⁴⁰⁾، لكن الكرد لا تقول بتلازم بين السلطوية والنيوليبرالية. ومن ثم، يمكن القول، بناءً على سلوك الدول المانحة، إنّ هذا التدخل يهدف إلى تحقيق التحكم والضبط والسيطرة على نحو أساسي، وليس تحقيق اللبرلة.

يجدر، في هذا الصدد، تذكّر أنّ النيوباتريونيالية تقوم على افتراض أساسي مفاده أن مؤسسات الدولة الرسمية يجري دمجها في سياسات شخصية غير رسمية تخصّ الحكام. ويؤكد بيتر باويلكا Peter Pawelka على أنّ النيوباتريونيالية نظام للحكم الفردي، يعتمد على الشرعية من جهة، وعلى البروقراطية (الإدارية والعسكرية) من جهة أخرى، وتعتمد السلطة في تحصيل الشرعية على مزيج من الولاءات التقليدية والمكافآت المادية⁽⁴¹⁾.

نظرياً، يجب إزالة التعارض بين النيوليبرالية الموصوفة بها السلطة الفلسطينية عند بعضهم، وبين التوجهات النيوباتريونيالية لها، بما تتضمنه من توسيع استفادة شرائح من الشعب من موارد الدولة ورعايتها. فكيف تكون السلطة (النيوليبرالية) ميّالة إلى تقليص دور الدولة وانسحابها من رعاية الأفراد، وفي الآن ذاته تنحو

36 Haddad, p. 203.

37 Ibid., p. 28.

38 علاء الترتير، "تصور جديد لنظم السياسة والحكم الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 120 (خريف 2019)، ص 170.

39 Tariq Dana, "Dominate and Pacify: Contextualizing the Political Economy of the Occupied Palestinian Territories Since 1967," in: Tartir, Dana & Seidel (eds.), p. 39.

40 Dana El Kurd, *Polarized and Demobilized: Legacies of Authoritarianism in Palestine* (Oxford: Oxford University Press, 2019), p. 137.

41 أشرف بدر، "النظام الأبوي في السلطة الفلسطينية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نيسان/ أبريل 2021، ص 10، شوهد في <https://bit.ly/3hqQTXB>، في: 2024/5/5

وجهةً نيوباتريميونالية. لقد عززت السياسات النيوليبرالية البنى السلطوية في العديد من الدول، وهذا ما نجده في دراسات ترقية السلطوية Authoritarian Upgrading. وعلى سبيل المثال، يطرح ستيفن هايدمان وجود علاقة بين "الإصلاحات" الاقتصادية النيوليبرالية وتعزيز البنى السلطوية، ويضرب أمثلة دالة على ذلك من خلال الحكومات العربية، مثل الجزائر ومصر والأردن والمغرب وسورية وتونس؛ فقد "زودت الإصلاحات الانتقائية الحكومات تلك بالموارد اللازمة للحفاظ على أنظمة الحكم التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على شبكات المحسوبية"⁽⁴²⁾، و"على الرغم من نية الإصلاحيين تقليل السعي وراء الريع أو القضاء عليه، وزيادة الشفافية والمساءلة، فإن الإصلاح الاقتصادي والسعي وراء الريع يسيران جنباً إلى جنب"⁽⁴³⁾.

ولا يستبعد عدد من الباحثين وجود نيوليبرالية سلطوية Neoliberal Authoritarianism⁽⁴⁴⁾، في حين يلفت توماس بيريشر الانتباه إلى وجود علاقة تعارض بين السلطوية والنيوليبرالية، وهو طرحٌ قد ينفيه تتبّع التجارب النيوليبرالية؛ إذ تبرز الدلائل التي تؤكد على كمون إمكانات سلطوية في الفكر النيوليبرالي. وأبرز مثال دال على ذلك هو الصلة بين بعض المفكرين النيوليبراليين والدكتاتورية العسكرية في تشيلي، واحتفاؤهم بقدرة النظم الاستبدادية على تنفيذ "الإصلاحات" الاقتصادية، من غير انتباهٍ إلى أن هذا الأمر يُنتج صيغة نيوليبرالية سلطوية. ويستدرك بيريشر بتأكيدهِ على وجود تقارب اختياري قوي بين النيوليبرالية والاستبداد، من دون أن يذهب إلى حد القول إن "النيوليبرالية بالضرورة سلطوية"، فهو يرى أن "التوجه السلطوي ليس سوى خيار من بين عدد من الاستراتيجيات داخل الفكر النيوليبرالي"⁽⁴⁵⁾.

من خلال منظور آخر، يرى إرنست غالو أنّ للنيوليبرالية والاستبداد "روابط نظرية قوية"، وذلك في إثر تتبعه حجج النيوليبرالية المتصلة بأهمية وجود دولة قوية قادرة على إعادة تشكيل المجتمع وفقاً لخطوط تحركها السوق⁽⁴⁶⁾. والأمثلة الدالة على هذا الأمر كثيرة؛ ففي البلدان النامية، أدى الركود في السبعينيات إلى تكثيف العلاقة بين الاستبداد والنيوليبرالية، وحتى في البلدان ذات التقاليد الديمقراطية تطلّب بقاء النيوليبرالية سياسات حمائية، قومية وسلطوية، بحيث تتوافق أنواع السلطوية مع الهيكل الاقتصادي المحلي المندرج في الاقتصاد العالمي (النيوليبرالي). لكن بحسب غالو، فإن "التطابق (التشابه) ليس واضح المعالم، ويتعين المزيد من البحث للتعامل مع حالات في جنوب آسيا وشرقها، وأفريقيا، وأميركا الجنوبية، والواقع الغريب للولايات المتحدة، قبل ترامب وبعده"؛ إذ "يمكن أن تظهر الطبيعة الاستبدادية الكامنة للنيوليبرالية في أشكال عديدة، وغالباً ما يصعب التنبؤ بها"⁽⁴⁷⁾.

42 Steven Heydemann, "Upgrading Authoritarianism in the Arab World," *Analysis Paper*, no. 13, The Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution (October 2017), p. 14.

43 Steven Heydemann, *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited* (New York: Palgrave Macmillan, 2004), p. 2.

44 Cemal Burak Tansel (ed.), *States of Discipline: Authoritarian Neoliberalism and the Contested Reproduction of Capitalist Order* (London/ New York: Rowman & Littlefield, 2017).

45 Thomas Biebricher, "Neoliberalism and Authoritarianism," *Global Perspectives*, vol. 1, no. 1 (2020), p. 15.

46 Ernesto Gallo, "Three Varieties of Authoritarian Neoliberalism: Rule by the Experts, the People, the Leader," *Competition & Change*, vol. 26, no. 5 (2021), p. 16.

47 Ibid., p. 17.

"بيت القصيد"، في هذا السياق، هو أن توصيف العلاقة بين النيوليبرالية، بوصفها منظورًا اقتصاديًا، والنيوباتريمونية، بوصفها شكلًا من أشكال النظم السلطوية، يفتقر إلى حجج قوية، لا تستوعب الكتابات التي توحى بوجود علاقة سببية بينهما، وأن النيوليبرالية تقود إلى تشكّل النيوباتريمونية وتعزيرها. وقد استنتج ماكس فيبر Max Weber أنّ الحكم الباتريمونيالي يستطيع أن يتعايش مع مجموعة واسعة من النظم الاقتصادية، وأنه لا يقتصر على الرأسمالية⁽⁴⁸⁾. وتتعدد الإشارة إلى أنّ دولًا اشتراكية⁽⁴⁹⁾ - مثل الصين وروسيا (قبل التحولات الليبرالية) - قد استندت إلى نظم حكم نيوباتريمونية⁽⁵⁰⁾، ومعها يصعب ادعاء أنّ النيوليبرالية تُسبب نظامَ حكم نيوباتريمونياليًا. وإلى حد بعيد، تبدو العلاقة بين النيوليبرالية والنيوباتريمونية ارتباطية (ظرفية) Correlation، وأنها ليست علاقة سببية Causation⁽⁵¹⁾.

وتبرز ذلك حالة السلطة الفلسطينية التي سعت، منذ نشأتها، إلى تكوين نظام زبائني Clientelism، وهو توجه تعتمد عليه العديد من الأنظمة السلطوية بهدف ترسيخ سيطرتها، وذلك عبر شراء ولاء "الرعية" من خلال توفير الموارد المالية والخدمات. وفي محاولة السلطة بناء نوع من الهيمنة، تعتمد إلى استخدام آليات عديدة، من أهمها منح فرص العمل في أجهزة الدولة العسكرية والمدنية، وهو ملمح يتناقض مع الأيديولوجيا النيوليبرالية التي تخفض حجم الحكومة، وتميل إلى تقليص الإنفاق العام على الأجور. وتعتمد السلطة كذلك إلى احتواء فئات معيّنة عبر تحويل العطايا إليها⁽⁵²⁾. ونبين أهمها فيما يلي:

2. الدور الأمني للسلطة والإنفاق على الأجهزة الأمنية

تضمنت توجهات المانحين الغربيين - بحسب تيرنر - دعم تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتدريبها وتعزيز حماية السلطة الفلسطينية وإسرائيل من "المتطرفين"، ولم تتضمن حماية السكان الفلسطينيين من التهديدات الخارجية⁽⁵³⁾؛ فالسلام الذي سعى المانحون لبنائه بعد اتفاق أوسلو، يظل شكلًا من أشكال "مكافحة التمرد"، وتظل غايته تحقيق "الهدوء" وفرض الإذعان على الفلسطينيين⁽⁵⁴⁾. ويستدل حداد على ذلك

48 Helga Baumgarten, "Neopatrimonial Leaders Facing Uncertain Transitions," in: Roger Haecock (ed.), *Political Transitions in Arab World*, Part Three (Birzeit: Ibrahim Abu-Ludhod Institute of International Studies 'IALIIS', Birzeit University, 2002), p. 49.

49 يفسر ميشيل فوكو ذلك بقوله: "الاشتراكية لم تطرح بالدرجة الأولى إلا المشاكل الاقتصادية والقانونية لنمط الملكية أو لنمط الإنتاج، ولم تطرح آلية السلطة ولم تحاول تحليلها. لا يمكن أن تستغل الاشتراكية ذات الآليات التي استعملتها السلطة التي رأينا أنها تكونت عبر الدولة الرأسمالية والدولة الصناعية". ينظر: ميشيل فوكو، *يجب الدفاع عن المجتمع*، ترجمة الزواوي بغورة (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 251.

50 Xin Lu & Elena Soboleva, "Personality Cults in Modern Politics: Cases from Russia and China," *CGP Working Paper Series*, no. 1, Center for Global Politics, Freie Universität Berlin (2014).

51 يُضرب مثال للتمييز بين العلاقة السببية والعلاقة الارتباطية، بزيادة مبيعات المثلجات بالتزامن مع زيادة مبيعات مكيفات الهواء، فالعلاقة هنا علاقة ارتباطية وليست سببية، وإنما نجد العلاقة السببية بين ارتفاع درجة الحرارة وزيادة مبيعات مكيفات الهواء والمثلجات، ينظر: "Correlation and Causation | Lesson," Khan Academy, 2022, accessed on 5/5/2024, at: <https://bit.ly/3hOVGBV>

52 Joshua Stacher, *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012).

53 Mandy Turner, "The Political Economy of Western Aid in the Occupied Palestinian Territory Since 1993," in: Turner & Shweiki (eds.), p. 41.

54 Mandy Turner, "Peacebuilding as Counterinsurgency in the Occupied Palestinian Territory," *Review of International Studies*, vol. 41, no. 1 (2015), p. 73.

بأنّ النسخة الإنكليزية من خطة الإصلاح والتنمية يرد فيها بوضوح أنّ "مهمة السلطة الوطنية الفلسطينية هي ضمان أمن إسرائيل مقابل الانسحاب التدريجي من الأراضي الفلسطينية المحتلة"⁽⁵⁵⁾.

من خلال تفصّي واقع السلطة الفلسطينية، نستنتج أنّها بعيدة عن مواصفات النيوليبرالية في مضمونها الكلاسيكي. ولا ننسى أن أحد أهم دوافع مناداة فريدمان بالنيوليبرالية هو تقليص الإنفاق الحكومي على الجانب العسكري. وتؤكد البيانات على أن السلطة الفلسطينية ما زالت تنفق الجانب الأكبر من ميزانيتها على قطاع الأمن؛ ففي سنة 2021 خصصت حوالي 20 في المئة من الموازنة لقطاع الأمن، وهو ما يزيد على مخصصات قطاع التعليم الذي لا يحظى إلا بنسبة 16 في المئة، ومثله القطاع الصحي الذي لا يمثل إلا 13 في المئة من المخصصات، ومثل ذلك قطاع الحماية الاجتماعية بنسبة 12 في المئة⁽⁵⁶⁾. وفي سنة 2017، جرى اقتطاع أكثر من ربع الموازنة، وتحديدًا ما نسبته 26 في المئة لقطاع الأمن، وقد زاد ذلك على مخصصات التربية والتعليم العالي التي بلغت 21 في المئة، وقطاع الصحة بنسبة 11 في المئة، وقطاع التنمية الاجتماعية بنسبة 6 في المئة⁽⁵⁷⁾. صحيح أنّ المانحين الأجانب يمولون السلطة الفلسطينية من أجل القيام بدور أمني، أو "استيعاب الاحتلال بدلاً من تقويضه"⁽⁵⁸⁾، بحسب تعبير ليلي فرسخ، وصحيح أنّ إنفاق الجزء الأكبر من الميزانية على قطاع الأمن يتصل بالدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية، لكنّ ذلك يظل مناقصًا لتوجهات النيوليبرالية وغاياتها الأيديولوجية التي رسمها مفهوم فريدمان.

تغلب الطبيعة النيوباتريمونيالية للسلطة الفلسطينية على ما عداها؛ إذ يسيطر الحاكم على قوى الأمن من خلال تجنيد الموالين، من خلال مؤسسة تابعة كلها للرئيس، مع الأخذ في الحسبان أنّ معظم أفراد الأجهزة الأمنية وقاداتها ينتسبون إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" (وهي في مقام الحزب الحاكم بحسب توصيف النيوباتريمونيالية)، ويجري توظيف الأفراد بعد اجتيازهم فحص "السلامة الأمنية"، بحيث يتم ضمان التزامهم بـ "الشرعية"، أو بلغة أخرى: الولاء للرئيس. وعمومًا، يتبع قادة الأجهزة الأمنية تعليمات الرئيس وأوامره، في حين تغيب أي قيمة فعلية لقرارات الأطر القيادية الفلسطينية الأخرى في عمل تلك الأجهزة. وفي مقابل الولاء والانقياد التام لأوامر الرئيس، يجري تمييزهم على مستوى الرواتب؛ فمتوسط الأجر الشهري لموظفي القطاع الأمني يزيد على متوسط الأجر لموظفي القطاع المدني بحوالي 15 في المئة؛ أي إن هذه الرعاية والتمييز يضمنان ولاء الأجهزة للرئيس⁽⁵⁹⁾.

3. السياسات المالية

يجادل بعض الباحثين بأنّ سياسات السلطة تركز على البنود الواردة في إجماع واشنطن (النيوليبرالي)⁽⁶⁰⁾؛ ويحاج الخالدي بأنّ تأثير وصفات السياسات الاقتصادية لإجماع واشنطن ومؤسسة بريتون وودز ظل يشير

55 Haddad, p. 214.

56 "قرار بقانون بشأن الموازنة العامة لسنة 2021"، ورقة موقف، الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، اتحاد الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، نيسان/ أبريل 2021، في: <https://bit.ly/3J2HIZf>

57 أمان، "موازنة المواطن"، 2017، ص 14.

58 Leila Farskh, "Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts Since the First Intifada," *Journal of Palestine Studies*, vol. 45, no. 2 (2016), p. 65.

59 بدر، ص 22.

60 طبر وجعبري-سلامانكا، ص 6.

منذ التسعينيات إلى "القيود المفروضة على القدرة الإنتاجية المحلية، كمبرر للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي دعا إليها على أنها مناسبة في السياق الفلسطيني وضرورة لضمان استمرار السلطة"⁽⁶¹⁾. لكن هذا الادعاء ينفيه نعمان كنفاني وديفيد كوبهام اللذان أشارا في دراستهما إلى أنّ البنود الواردة في إجماع واشنطن، وبعض الاستراتيجيات النموذجية المطبقة في أوراق استراتيجية الحد من الفقر التابعة للبنك الدولي، غير قابلة للتطبيق، أو غير مجدية في سياق سياسات إسرائيل الأوسع. فمخمس من السياسات العشر التي يتألف منها إجماع واشنطن (الإصلاح الضريبي، والتحرير المالي، وسعر الصرف، والتعريفات والحصص، والاستثمار الأجنبي المباشر) لا يمكن تطبيقها؛ لأن السلطة الفلسطينية ليس لديها سيطرة على الأدوات ذات الصلة. يضاف إلى ذلك أنّ ثلاثة بنود أخرى (الخصخصة، والمنافسة، وحقوق الملكية) كانت على نحو مماثل، وإن كان بدرجة أقل، في حين أن السياسات التي يمكن تطبيقها ليست إلا الرقابة المالية، وإعادة توجيه الإنفاق العام⁽⁶²⁾. ويتبنى حداد الرأي نفسه بقوله: "في الواقع، كانت أدوات الحكم تحت تصرف السلطة الوطنية الفلسطينية محدودة جداً إلى حدّ أنّ معظم أدوات السياسة الخاصة بإجماع واشنطن كانت بعيدة عن متناول سلطات السياسة التنموية الفلسطينية. ومن ثم، لا يمكن تطبيقها مباشرة؛ حتى من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي المناطق التي كان للفلسطينيين فيها مثل هذه السلطات التنظيمية، تم فعلاً تطبيق جوانب من هذه الأجندة"⁽⁶³⁾.

وفي هذا الصدد، تعزز العديد من ملامح السياسات المالية للسلطة، وخصوصاً فيما يتعلق بخفض الإنفاق العام وصافي الإقراض والإيرادات الضريبية، إضافة إلى خفض نفقات الأجور والتسريحات، النظرة التي ترفض وصف السلطة بأنها نيوليبرالية. ونبين ذلك فيما يلي:

أ. الإنفاق العام

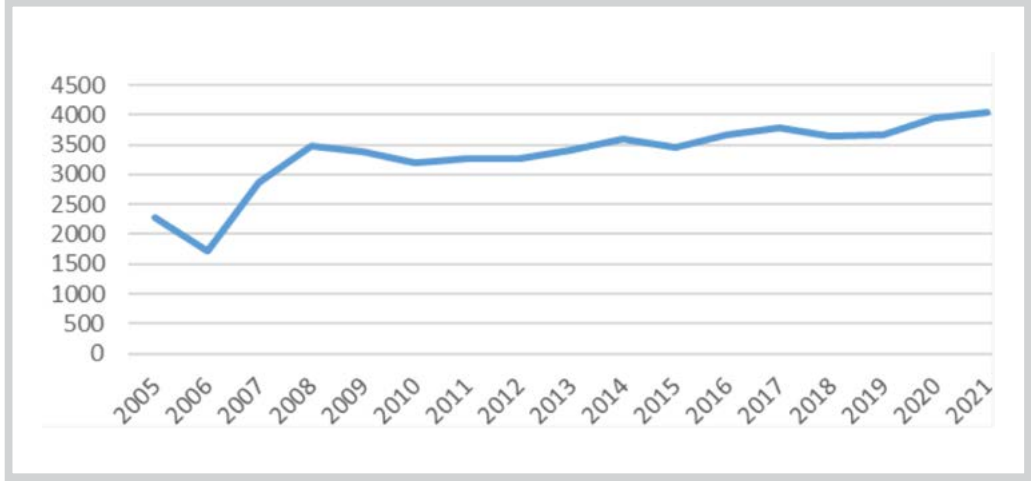
يتناقض القول بانصياع السلطة للأجندة النيوليبرالية الهادفة إلى تخفيض الإنفاق العام⁽⁶⁴⁾ مع الواقع الذي تبرزه بيانات الإنفاق الحكومي منذ عام 2005. فهي، بحسب الشكل (1)، تمضي في منحى تصاعدي مستمر، على الرغم من أنها انخفضت قليلاً بعد سن قانون التقاعد المبكر عام 2008، وفي عام 2017. ففي هذه الأعوام، انخفضت نفقات الحكومة على نحو ملحوظ بسبب العقوبات الإسرائيلية التي تسببت في حجب متكرر للعوائد الضريبية؛ ما دفع السلطة إلى صرف جزء من الرواتب، بدلاً من الرواتب كلها. لكن ظل مستوى الإنفاق يعود إلى الصعود ما إن تدفقت أموال الضرائب من جديد.

61 Raja Khalidi, "The Structural Transformation of the Palestinian Economy after Oslo," in: Turner (ed.), *From the River to the Sea*, p. 105.

62 Nu'man Kanafani & David Cobham, "The Economic Record of the World Bank and the International Monetary Fund in the West Bank and Gaza: An Assessment," Paper Presented in Proceedings of MAS's Annual Conference 2007, "Palestinian Economy: Forty Years of Occupation ... Forty years of Arrested Development," Ramallah, 4-5/12/2007, p. 82, accessed on 5/5/2024, at: <https://bit.ly/3E46VjQ>

63 Haddad, p. 260.

الشكل (1) النفقات العامة (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى: سلطة النقد الفلسطينية، "البيانات السنوية: المالية العامة/ الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)"، شوهد في 2024/5/5، في: <https://2u.pw/FnUZQxw>

ب. الإيرادات الضريبية

تقول السلطة الفلسطينية إنها تطبق نظاماً تصاعدياً للضرائب Progressive Tax، بهدف تشجيع الاستثمار المحفز لخلق فرص العمل⁽⁶⁵⁾، وهو توجه يوافق، بطبيعة الحال، النيوليبرالية في صيغتها الكلاسيكية، وما نادى به فريدمان. لكن اعتماد النيوليبرالية نظاماً لضريبة الدخل السلبي (التصاعدي)⁽⁶⁶⁾ غايتها هي حصول الأشخاص من أصحاب الدخل الذي يقل عن حدّ ترسمه الحكومة ذي علاقة بخط الفقر، على "أجر إضافي" من الحكومة بدلاً من دفعهم الضرائب. وهذا الأمر غير متحقق في حالة السلطة الفلسطينية⁽⁶⁷⁾، وهذا يناقض ما ذهب إليه باحثون من بينهم الخالدي وسمور، وكذلك فضل النقيب، من أنّ السلطة تطبق التوجهات النيوليبرالية في تحصيلها الضرائبي⁽⁶⁸⁾. وعلى عكس ذلك، يجادل أنس قطيط بأنّ الزيادة الكبيرة في إجمالي الإيرادات لا تخفي حقيقة أنّ إيرادات السلطة الفلسطينية محصلة عبر شكل مفرط من أشكال الضرائب التنزلية Regressive Forms of Taxations⁽⁶⁹⁾. وقد سبقه عمر عبد الرازق إلى وصف النظام الضريبي للسلطة بـ "الانكفاي" (التنازلي)، وذلك على الرغم من وجود ضريبة تصاعدية. ويكمن سبب ذلك في انحسار حصة ضريبة الدخل من الإيرادات العامة الإجمالية، والاعتماد كثيراً على الضرائب غير المباشرة، وخاصة

65 Iqtait, p. 260.

66 Friedman, p. 192.

67 يجب الأخذ في الحسبان أن التعريف المتداول للضريبة التصاعدية حاليًا ينص على زيادة معدل الضريبة كلما زادت القدرة الاقتصادية للشخص الملامم بدفع الضريبة.

68 الخالدي وسمور، ص 81.

69 Iqtait, p. 260.

ضريبة القيمة المضافة المفروضة على جميع السلع والخدمات بالنسبة ذاتها⁽⁷⁰⁾. وصار نظام ضريبة الدخل الفلسطيني بعد تعديلات عام 2015 أقل تصاعدياً من قبل. وبحسب عبد الرازق، "قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتعديل قانون ضريبة الدخل عدة مرات، وشمل ذلك الفئات الضريبية ومعدلاتها والإعفاءات والتنازلات للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة وكان آخرها في العام 2015، وتم تخفيض العبء الضريبي (ضريبة الدخل) على الشخص العادي وبدرجة أكبر لصالح الفئات الأعلى دخلاً"⁽⁷¹⁾.

إنَّ العبء الضريبي بحسب البيانات الضريبية لا يزداد على من يحصلون دخلاً أكبر، ولا على أصحاب الثروة الأكبر أيضاً، في حين أنه يجعل النظام الضريبي الذي تديره السلطة الحال معكوساً؛ فكلما ارتفع الدخل، قلَّت نسبة المساهمة⁽⁷²⁾. ويصعب وصف نظام ضريبي انكفائي كهذا بأنه موافق للتوجه النيوليبرالي، أو يعكس قيم الفلسفة النيوليبرالية⁽⁷³⁾.

ج. صافي الإقراض

خفضت السلطة صافي الإقراض⁽⁷⁴⁾، لكن هذا البند في الموازنة العامة منذ عام 2003؛ أي في ذروة انتفاضة الأقصى، يُظهر عكس ذلك. وبسبب تعهد عرفات (شفوياً) بإعفاء سكان المخيمات وبعض المناطق المهمشة من دفع فاتورة الكهرباء، زاد الصافي⁽⁷⁵⁾. صحيح أنه قد بدأ بمبلغ 173 مليون دولار ووصل إلى ذروته في عام 2007 بعد انقطاع رواتب الموظفين بسبب الحصار الإسرائيلي ليصل إلى 535 مليون دولار، ثم عاود الانخفاض فيما بعد مع تدفق الرواتب خلال حكومة فياض، لكن البيانات تُظهر - على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها حكومته لخفض صافي الإقراض، والتي ساهمت فعلياً بانخفاضه، كتركيب عدادات مسبقة الدفع، وبراءة الذمة، إضافةً إلى توقيع اتفاق بين سلطتي الطاقة في غزة ورام الله، في نيسان/ أبريل 2011، يجري بموجبه إلزام شركة الكهرباء في غزة بتوريد ما تم تحصيله، بمعدل 4 ملايين دولار شهرياً⁽⁷⁶⁾ - أنَّ صافي الإقراض قد تحوَّل إلى بند ثابت في الموازنة العامة، وأنه في ارتفاع مستمر، ولم يتأثر كثيراً بتقليص المدفوعات التي كانت ترصدها السلطة للكهرباء في غزة (بسبب الخلاف مع سلطة حماس). وهذا الارتفاع بيَّنه الشكل (2).

70 عمر عبد الرازق، تقييم السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية (رام الله: ماس، 2016)، ص 44.

71 المرجع نفسه، ص 118.

72 عمر عبد الرازق، مقابلة عبر الهاتف، 2020/5/20.

73 تسبب عدم سيطرة السلطة على مناطق "ج" في فقدانها إيرادات ضريبية يقدرها رامي الحمد الله بحوالي 500 مليون دولار سنوياً، في حين يقدر البنك الدولي الإيرادات المحتملة في حال تمكن السلطة من استغلال هذه المناطق بـ 800 مليون دولار سنوي. ينظر:

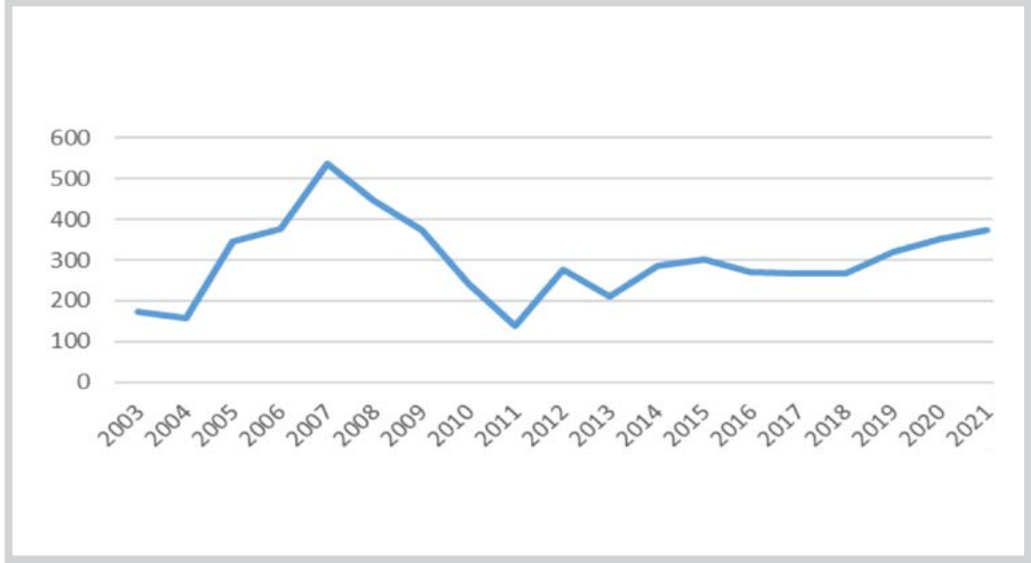
The World Bank, "Assistance Strategy FY18-21: The West Bank and Gaza," Report no. 115201-GZ, 6/11/2017 p. 5.

74 صافي الإقراض هو: "الخصومات الإسرائيلية من المقاصة لصالح شركات إسرائيلية لها ديون على شركات فلسطينية منها الديون المتراكمة على الكهرباء والمياه إضافة إلى الخدمات الطبية". ينظر: "ما هو صافي الإقراض؟"، بوابة اقتصاد فلسطين، 2022/12/19، شوهد في 2024/5/7، في: <https://rb.gy/gmsm30>

75 الخالدي وسمور، ص 81.

76 مؤيد عفانة، بند صافي الإقراض وأثره على عجز الموازنة وهدر المال العام (رام الله: مؤسسة أمان، 2017)، ص 14.

الشكل (2) صافي الإقراض (بملايين الدولارات)



المصدر: المرجع نفسه.

د. سياسات خفض العمالة والتسريح

يرى بعضهم أنّ السلطة تنحو منحى نيوليبرالياً؛ لأنها سّرحت 40 ألف موظف من الخدمة⁽⁷⁷⁾. لكن البيانات تظهر أنّ ثمة مبالغة كبيرة في هذا الرقم منذ عام 2008؛ فالأرقام التي توردها هيئة التقاعد تشير إلى أنّ عددهم (4637)، وأنهم يتركزون في قوى الأمن. والحال أنّ الموظفين المسّرحين تمّت إحالتهم إلى التقاعد المبكر بحسب قرار بقانون رقم (1) لسنة 2008، مع حفظ كاملٍ لحقوقهم. وقد نص القانون على الإحالة إلى التقاعد مع الحصول على "صافي الراتب الحالي"⁽⁷⁸⁾. كان الدافع وراء تسريحهم أبعد من تخفيف العبء المالي، وقد نبغ من ضرورات "إصلاح" الأجهزة الأمنية. بعبارة أخرى، فرضت الظروف المتعلقة بالصراع على السلطة التخلص من ميراث عرفات في الأجهزة الأمنية⁽⁷⁹⁾. أمّا في عام 2017، فقد جرى "إغراء" موظفي الأمن بالحصول على التقاعد المبكر من خلال إصدار قرار بقانون رقم (9) لسنة 2017، يضمن للمتقاعد 70 في المئة من الراتب الخاضع للتقاعد (في التقاعد الاعتيادي يحصل على نسبة قريبة من ذلك). وفعلاً، تقدّم 14053 شخصاً (بإرادتهم) في عام 2017، ثمّ تبعهم 4176 شخصاً، للحصول على التقاعد المبكر، كما يوضح الجدول (1).

77 الخالدي وسمور، ص 82.

78 "قرار بقانون رقم (1) لسنة 2008م بشأن تعديل قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005م"، الوقائع الفلسطينية، العدد 75، 2008/6/15، المادة (1/1).

79 ورد ذلك في شهادة أحد الخبراء الذي فضل عدم ذكر اسمه. مقابلة شخصية، رام الله، 2020/3/1.

الجدول (1)

المحالون إلى التقاعد من القوى الأمنية وسبب الإحالة (2005-2019)

السنة	تقاعد مبكر	قرار بقانون للتقاعد المبكر	بناء على قرار من الرئيس	إحالة على المعاش	وفاة	عجز صحي
2005	13		6	1719	106	
2006	12		4	346	283	
2007	4		2	165	309	
2008	3		4637	22	84	1
2009	1		6	43	65	
2010			3	47	58	4
2011	31		6	47	70	2
2012	3		7	51	66	1
2013	6		8	76	92	2
2014			3	61	106	13
2015	2		8	95	85	3
2016	11		8	74	92	1
2017	2	14053	22	71	84	
2018		4176	3	81	49	
2019	1	19	2	30	41	
المجموع	89	18248	4725	2928	1590	27

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى وثيقة داخلية من جهة نبيل حمدان (مساعد رئيس هيئة التقاعد الفلسطينية) عبر البريد

الإلكتروني، 2020/2/27.

الجدول (2)

الموظفون المدنيون المحالون إلى التقاعد بحسب سبب الإحالة (2005-2019)

السنة	تقاعد مبكر	قرار بقانون للتقاعد المبكر	استقالة	إنهاء خدمة	إحالة على المعاش	وفاة	عجز صحي
2005	4		49	19	383	83	23
2006	5		74	7	477	113	23
2007	21		33	6	356	101	26
2008	18		15	2	409	139	27
2009	20		12	2	415	138	71
2010	17		22	4	488	97	77
2011	8		20	2	483	113	105
2012	17		14	2	565	140	89
2013	17		8	1	702	162	51
2014	16		5		724	149	44
2015	12		44	1	784	105	57
2016	30		8	1	796	107	53
2017	45	324	5	10	787	110	121
2018	163	1463	1	10	872	91	271
2019	248		14		830	91	142
المجموع	641	1787	324	67	9071	1739	1180

المصدر: المرجع نفسه.

على الجانب الآخر، هل عملت السلطة، بوصفها بحسب الادعاء نيوليبرالية، على تقليص عدد الموظفين؟⁽⁸⁰⁾ في أثناء مراجعة البيانات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتبين تزايد القوى العاملة في القطاع العام منذ قدوم حكومة فياض، وذلك على الرغم من تسريحها بعض الموظفين؛ فالسلطة، بعد عملية التسريح، ما لبثت أن وظّفت عددًا أكثر منهم، لتزداد نسبة العاملين بمقدار 2 في المئة من مجموع القوى العاملة. ويبين الجدول (3) عدم صحة الافتراض السائد بأن فياض عمل على تخفيض عدد الموظفين.

الجدول (3)

التوزيع النسبي للعاملين بحسب القطاع (2005-2021)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	مناطق الـ 48 والمستعمرات
2005	22.5	68.2	9.3
2006	23.2	68.2	8.6
2007	22.7	68.4	8.9
2008	24.7	65.4	9.9
2009	25	64.9	10.1
2010	24.2	65.4	10.4
2011	22.7	67.5	9.8
2012	22.9	67.6	9.5
2013	23.4	65.6	11
2014	23.2	65.2	11.6
2015	22.3	66.2	11.5
2016	21.8	66.4	11.8
2017	21.4	65.6	13
2018	21.1	65.6	13.3
2019	20.7	66.1	13.2
2020	21	65.9	13.1
2021	20.1	65.8	14.1

المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي،

2021 (رام الله: نيسان/ أبريل 2022)، ص 92، شوهد في 2024/5/7، في: <https://rb.gy/bcwrii>

أما القول إن السلطة عملت على خفض الإنفاق على الرواتب⁽⁸¹⁾، فيفيه جورج العبد، الذي يبين أن إجمالي الرواتب والأجور في القطاع العام (إضافةً إلى مستحقات الموظفين) تعرّض لنمو مستمر حتى قارب مجموع الإنفاق في هذا المجال ما نسبته 16 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أكثر من ضعف المتوسط في البلدان النامية⁽⁸²⁾. وتشير البيانات الحكومية إلى أنّ الرواتب والأجور في تزايد مستمر، وأنها لم تنخفض سوى

81 المرجع نفسه، ص 82.

82 جورج العبد، الاقتصاد الفلسطيني: الطريق إلى مستقبل أفضل (رام الله: مارس، 2016)، ص 9.

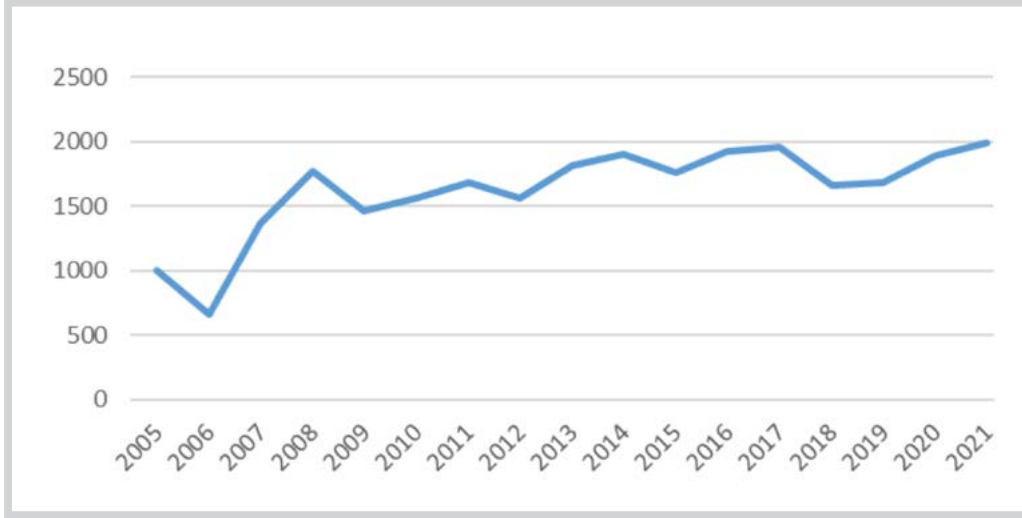
في الفترات التي انقطعت فيها العوائد الضريبية، وعلى نحو ضئيل نسبياً في السنوات التي صدر فيها قانون التقاعد المبكر في عامي 2008 و2017. وهذا ما نتبينه في الجدول (4).

الجدول (4) الأجور والرواتب

السنة	الأجور والرواتب (ملايين الدولارات)
2005	1001
2006	658
2007	1369
2008	1770.8
2009	1467
2010	1563.1
2011	1679
2012	1557.7
2013	1813.8
2014	1899.6
2015	1759.5
2016	1927.2
2017	1953.6
2018	1657.8
2019	1677.6
2020	1890.9
2021	1988

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى: سلطة النقد الفلسطينية، "البيانات السنوية: المالية العامة/ الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، شوهد في 2024/5/5، في: <https://2u.pw/FnUZQxw>

الشكل (3) الأجور والرواتب (بملايين الدولارات)



المصدر: المرجع نفسه.

هـ. القروض

قبل حكومة فياض، كانت توجهات الإقراض في الضفة الغربية وقطاع غزة متحفظة جداً. وبحسب حداد، التزمت حكومة فياض بتنفيذ السياسات النيوليبرالية، ولذلك عملت على تسهيل القروض البنكية⁽⁸³⁾. ويشدد دعنا على أن الترويج للقروض له "تداعيات اجتماعية خطيرة، فهي تعزز ثقافة الاستهلاك، والاهتمام بالشواغل الشخصية على حساب الهم العام، كما تدفع الناس على نحو ممنهج، إلى التخلي عن القضايا الوطنية العامة، وتعزز اللامبالاة السياسية، وتضعف من التفكير الناقد لطبيعة النظام القائم"⁽⁸⁴⁾. وقد روجت حكومة فياض للقروض، وبما يحقق الهدف السياسي من تسهيل القروض الذي أشار إليه دعنا، والذي نبّه إليه هارفي بقوله: "أصحاب المنازل المرهونة بالديون لا يضربون"⁽⁸⁵⁾؛ فالأفراد المثقلون بالديون والقروض لا يفكرون في معارضة السلطة القائمة! وقياساً على الحالة الفلسطينية، ستوجد خشيةً من الفلسطينيين الغارقين في القروض من الانتفاض في وجه المحتلين أو السلطة الفلسطينية مخافة توقّف رواتبهم، التي يستندون إليها في تسديد قروضهم. لكن مقولة هارفي هذه، التي يؤكد دعنا على معناها، هي ذاتها ما كان أساس تفكير الرأسمالية في ثلاثينيات القرن العشرين؛ أي قبل بروز الفكرة النيوليبرالية. وهذه الملاحظة تدفع، مع ما رصدناه من دلائل أخرى، إلى استنتاج مفاده أنّ فكرة إغراق الأفراد بالقروض لا ترتبط بالنيوليبرالية بقدر ما ترتبط بتدعيم الشبكة الزبائنية في الحكم النيوباتريمونيالي في السلطة الفلسطينية، من خلال ربط مصالح الأفراد باستمرار حالة "الهدوء" الأمني.

83 Haddad, p. 243.

84 دعنا، ص 8.

85 David Harvey, "The Urban Roots of Financial Crises: Reclaiming the City for Anti-Capitalist Struggle," *Socialist Register*, vol. 48 (2012), p. 15.

4. مأسسة السوق الحرة

تحتاج ليندا طبر وعمر جعبري-سلامانكا بأن مشروع أو سلو يتأسس على سياسات نيوليبرالية، وعلى مبادئ السوق الحرة، حتى وصل الأمر إلى حد تقنين هذا التوجه في المادة 21 من القانون الأساس الفلسطيني⁽⁸⁶⁾. ويعارض ذلك حداد الذي يؤكد أن "افتقار الأرض الفلسطينية المحتلة إلى السيادة السياسية، والتناقضات الأساسية في تطبيق الأنظمة المدنية والأمنية المختلفة عبر أجزاء مختلفة من جغرافيتها، يتناقض بشدة مع ادعاء 'السوق الحرة' أو قدرة الفلسطينيين على تنظيم شؤونهم"⁽⁸⁷⁾. ويغفل بعضهم حقيقة تاريخية متمثلة في أن مبادئ السوق الحرة والتجارة الحرة قد جرى فرضها بقرار من منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، ومع بداية الحكم العسكري الإسرائيلي لمناطق 1967⁽⁸⁸⁾. ومن ثم، فإن مبادئ السوق الحرة تضر إقراراً لشرط استعماري، تفرضه المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية، وليست من "ابتداع" السلطة، أو حتى المانحين الغربيين. فضلاً عن ذلك، لا يعني وجود بند في القانون الأساس بالضرورة تطبيق هذا التوجه في الواقع؛ فبحسب القانون الأساس، يُفترض أن نظام الحكم في السلطة الفلسطينية "نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية"⁽⁸⁹⁾، وهذا بعيد عن الواقع الحالي للسلطة الفلسطينية، الذي يعطل فيه مجلس النواب (المجلس التشريعي)، ويتفرد فيه الرئيس بجميع السلطات، دونما انتخاب.

ويجدر التمييز كذلك ما بين تبني سياسة السوق الحرة وانتهاج نهج نيوليبرالي؛ ولا يكفي أن السلطة الفلسطينية تنتهج "بعض" السياسات النيوليبرالية لحسم وصفها بأنها سلطة نيوليبرالية؛ فالصين، على سبيل المثال، تتبنى بعض السياسات النيوليبرالية. ويشير هارفي إلى الإصلاحات الاقتصادية والخطاب المهمين في كثير من الدول، وفي مقدمتها الصين التي لم تُعد تخفي الخطاب النيوليبرالي، وخصوصاً في مرحلة ما بعد عام 1979، منذ أن اتخذ دينغ شياو بينغ الخطوات الأولى نحو تحرير الاقتصاد الصيني⁽⁹⁰⁾. فهل يعني ذلك أن الصين نيوليبرالية؟

تجادل تيرنر بأن السياسات النيوليبرالية المتمثلة في تعزيز القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر والأسواق المفتوحة، قد ساهمت في خلق شكل من أشكال التنمية التابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة⁽⁹¹⁾. ويحاج حداد بأن الرؤية النيوليبرالية للتنمية تنظر إلى القطاع الخاص على أنه المحرك الأساسي لتعزيز السلام⁽⁹²⁾. لذلك، يولي بناء الدولة (الفلسطينية) النيوليبرالية الأسبقية للنمو الذي يقوده القطاع الخاص⁽⁹³⁾. وقد فضل البنك الدولي النمو الذي يقوده هذا القطاع؛ لأنّ الاقتصادات المزدهرة اعتمدت أساساً على هذا القطاع

86 طبر وجعبري-سلامانكا، ص 6.

87 Haddad, p. 261.

88 يانير موندليك وجرشون آفني، تأثير التجارة الحرة مع الأراضي المستحوذ عليها على الزراعة الإسرائيلية (رحوفوت: مركز أبحاث الاقتصاد الزراعي، 1972)، ص 21. (بالعبرية)

89 "المادة رقم 5 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م"، الوقائع الفلسطينية، 2003/3/19.

90 Harvey, p. 3.

91 Mandy Turner, "The Political Economy of Western Aid in the Occupied Palestinian Territory Since 1993," in: Turner & Shweiki (eds.), p. 46.

92 Haddad, p. 112.

93 Ibid., pp. 225-226.

نفسه⁽⁹⁴⁾؛ وقماشياً مع العولمة النيوليبرالية وروح "الشرق الأوسط الجديد"، يحدد الملحقان الثالث والرابع من إعلان المبادئ سلسلة من البرامج الاقتصادية لدعم عملية السلام، تشمل التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في التمويل لـ "تشجيع الاستثمار الدولي"، والتعاون من أجل "تشجيع التجارة المحلية والإقليمية"؛ ودراسات الجدوى من أجل "إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وإسرائيل"، مع "الوصول المتبادل إلى هذه المناطق، والتعاون في المجالات الأخرى المتعلقة بالتجارة"، وسترکز العديد من برامج البنك الدولي، على نحو صريح، على تعزيز القطاع الخاص⁽⁹⁵⁾.

يرى حداد أنه ثمة فجوة بين الخطط المعلنة والواقع؛ فبسبب سياسات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي القائمة على ترسيخ التبعية الاقتصادية، فشلت معظم الخطط الاقتصادية الهادفة إلى التنمية. وعلى سبيل المثال، تم اكتشاف الغاز الطبيعي قبالة ساحل غزة في عام 1999، وقد منحت السلطة رخصة استكشاف هذا الغاز إلى شركة بريتش غاز British Gas، مدتها 25 عامًا. لكن عمدت إسرائيل إلى إفشال هذا المشروع وعرقلته؛ ما أدى إلى انسحاب الشركة البريطانية من المفاوضات في عام 2007. وهذا مثال واضح دالّ على تدخل إسرائيل في إفشال القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي⁽⁹⁶⁾. وقد دفع إفشال إسرائيل القطاع الخاص وعرقلته إلى مخاطبة الجرباوي المانحين بقوله: "خلصونا من الاحتلال وعواقبه؛ كي يعمل القطاع الخاص بحرية، ولا نريده متحكماً"⁽⁹⁷⁾. من هنا، يُقرّ حداد بفشل الخطط التنموية النيوليبرالية على أرض الواقع بقوله: "في حين أن بعض النخب الاقتصادية الفلسطينية قد استفادت، بلا شك، من حل النزاع النيوليبرالي وترتيبات بناء الدولة، تظل الأرض الفلسطينية المحتلة بيئة غير مشجعة للاستثمار الرأسمالي، مع العديد من التعقيدات السياسية، وتكاليف المعاملات، والمخاطر وما إلى ذلك"⁽⁹⁸⁾.

عمومًا، تلاحظ المؤسسات الدولية أنّ ما يجري في مناطق السلطة لا يتوافق مع الخطط النيوليبرالية المعلن عنها، وفي مقدمتها تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام. ويُبرز تقرير صادر عن البنك الدولي أنّ متوسط مساهمة الاستثمارات الخاصة في مناطق السلطة يصل إلى 15 في المئة من إجمالي الناتج القومي⁽⁹⁹⁾. وهي نسبة قليلة مقارنة بالنسبة التي تحققت في الدول المتوسطة الدخل، والتي تقدر بـ 25 في المئة. علاوة على ذلك، وُجّه جزء كبير من الاستثمار الضئيل إلى التجارة الداخلية والتنمية العقارية، التي لا ينتج منها أيّ توظيف كبير⁽¹⁰⁰⁾.

94 Ibid., p. 64.

95 Ibid., p. 87.

96 Ibid., p. 105.

97 علي الجرباوي، مقابلة شخصية، جامعة بيرزيت، 2020/2/17.

98 Haddad, p. 269.

99 The World Bank, "Assistance Strategy," p. 6.

100 The World Bank, "West Bank and Gaza Area C and the Future of the Palestinian Economy," Report no. AUS2922, 2013, p. vii.

5. المانحون والمساعدات الخارجية

يُعدّ القول إن المساعدات والمنح الغربية ظلت مشروطة بالتوجه نحو تبني السلطة النهج النيوليبرالي قولاً مردوداً عليه؛ إذ أنفق المانحون الدوليون أكثر من 40 مليار دولار أميركي منذ عام 1993 في شكل مساعدات أجنبية للفلسطينيين، الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، استثماراً في بناء "السلام الليبرالي"، وفيما بعد "الدولة"⁽¹⁰¹⁾. والهدف السياسي من هذه المساعدات (النيوليبرالية) هو "مكافحة التمرد" لدى الفلسطينيين، على نحو ما تؤكد عليه تيرنر؛ إذ ربطت الولايات المتحدة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 مساعداتها بغايات "الحرب العالمية على الإرهاب"، وقد أعاد الرئيس باراك أوباما Barack Obama تسميتها بـ "عمليات مكافحة التمرد في الخارج"⁽¹⁰²⁾. فالدول الغربية تعتقد أنّ "الازدهار الاقتصادي يقلل من استعداد الناس للقتال، ويساعد على التخفيف من احتمالات نشوب النزاعات أو استمرارها أو تفاقمها، ويمكن أن يسهم على نحو فعّال في حل الأطراف المتصارعة الخلافات سلمياً"⁽¹⁰³⁾.

يطرح حداد ما مفاده أنه يوجد "خيط أيديولوجي" داخل المساعدات الغربية، تتمثل في دعوة المانحين إلى تنفيذ بعض المبادئ الأساسية للسياسة النيوليبرالية بوصفها أدوات لنزع فتيل الصراع العنيف. فاقتصديات السوق الحرة من وجهة نظرهم مفيدة في دفع السلام الإسرائيلي - الفلسطيني إلى الأمام، وتخدم المصالح الجيوسياسية والجيوسراتيجية الغربية الحيوية أيضاً⁽¹⁰⁴⁾. وتجتمع الجهات الفاعلة التنموية حول أجندات سياسية مشتركة. وعلى سبيل المثال، عملت الأمم المتحدة على دمج "الانتعاش الاقتصادي" في أجندة حل النزاعات ومنعها⁽¹⁰⁵⁾؛ ما يدل على أن "إعطاء الأولوية لسلام السوق/ الاقتصادي على السلام الاجتماعي أو المدني هو ما يميز بناء السلام النيوليبرالي، وفي نهاية المطاف بناء الدولة النيوليبرالية عمومًا"⁽¹⁰⁶⁾. وقد كان المانحون متمسكين بنظرة نيوليبرالية لحل النزاعات، وذهبوا نحو دمج الواقع الإسرائيلي الفلسطيني في الرأسمالية العالمية ومقتضياتها الجيوسياسية على النحو الذي تحدده الولايات المتحدة⁽¹⁰⁷⁾.

لكن من الصعب القول بوجود علاقة سببية بين تبني النيوليبرالية وحل النزاع عبر "الانتعاش الاقتصادي"؛ فالأخير سياسة استعمارية قديمة تسبق وجود النيوليبرالية، وتظل مرتبطة بحسابات الربح والخسارة، وليس مرتبطة بتصور اقتصادي بعينه. ويبدو أن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي يعي هذا الدرس من إرث الاستعمار؛ إذ عمل على تحقيق قدر من الرخاء الاقتصادي في مناطق 1967، بهدف مجابهة المقاومة والتمرد المسلح⁽¹⁰⁸⁾.

101 Jeremy Wildeman & Alaa Tartir, "Political Economy of Foreign Aid in the Occupied Palestinian Territories: A Conceptual Framing," in: Tartir, Dana & Seidel (eds.), p. 233.

102 Mandy Turner, "The Political Economy of Western Aid in the Occupied Palestinian Territory Since 1993," in: Turner & Shweiki (eds.), p. 41.

103 Haddad, p. 6.

104 Ibid., p. 7.

105 Ibid., p. 22.

106 Ibid., p. 26.

107 Ibid., p. 80.

108 شلومو جازيت، "الأراضي المستحوذ عليها: السياسات والأفعال"، مجلة معرخوت، العدد 204 (كانون الثاني/يناير 1970)، ص 30. (بالعبرية)

ويوضح شلومو غازيت ذلك بقوله: "الحرب الأكثر نجاعة ضد الأعمال التخريبية يمكن إنجازها عندما يرى العربي الفرد نفسه يخسر أكثر مما يستفيد، إذا لم يتصرف على نحو ملائم وإذا لم يسد الهدوء في المنطقة"⁽¹⁰⁹⁾ يؤسس القائلون بنيوليبرالية السلطة جدلهم على افتراضين؛ أولهما، أنّ مهندسي السياسة الاقتصادية في السلطة يخضعون في قراراتهم على نحو كليّ للجهات المانحة النيوليبرالية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولا يبدون أي اعتراض على توجيهاتها؛ وثانيهما، تصورهم أنّ التعامل مع الدول المانحة يجري ككتلة موحدة تتبنى السياسات والاشتراطات (النيوليبرالية) نفسها. وفي هذا الشأن، يشير علي الجرباوي، وهو مهندس خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، إلى أنّ الخطة نابعة من الاحتياجات الفلسطينية قبل كل شيء، حتى إن توافقت مع بعض التوجهات الاقتصادية لبعض المؤسسات النيوليبرالية، ويتساءل في أثناء إعداد الخطة مع فريق يشمل ممثلي الوزارات المختلفة وبعض الخبراء الفلسطينيين: "ما هي أعلى فاتورة ستتكلّفها الحكومة؟ وهل هنالك وسيلة لخفض الفاقد؟"⁽¹¹⁰⁾. وكانت الإجابة أنّ الفاتورة الأعلى بالنسبة إلى السلطة هي رواتب الموظفين، في حين يتركز الفاقد في صافي الإقراض؛ وذلك مع قناعة الجرباوي أنّ السلطة تستطيع العمل بكفاءة من خلال 100 ألف موظف، بدلاً من 160 ألف تستخدمهم في تلك الفترة، إلا أنّه انخرط في جدال مع البنك الدولي، حول تخفيض فاتورة الرواتب، رافضاً تخفيض عدد الموظفين؛ لأنّ القطاع الخاص لا يستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل، بسبب قيود الاحتلال⁽¹¹¹⁾.

في الإطار ذاته، يشير رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق رامي الحمد الله (2013-2019) إلى أنّ المحدد الأساسي في صياغة الخطط التنموية كان الضائقة المالية التي تمر بها السلطة⁽¹¹²⁾. ويعزز قوله حقيقة تناقص الدعم الخارجي للموازنة الفلسطينية منذ سنة 2010 بنسبة 70 في المئة⁽¹¹³⁾، وليس ضغوط المانحين التي قد لا تنسجم مع توجهات الحكومة. ويضرب الحمد الله مثلاً على ذلك برفضه "نصيحة" البنك الدولي المتمثلة في رفع سن التقاعد من 60 إلى 65؛ لأنه يريد توظيف الخريجين الجدد⁽¹¹⁴⁾. ويؤكد تقرير البنك الدولي الصادر عام 2017 على ما أورده الجرباوي حين انتقد السياسات المالية للسلطة؛ إذ "نضخمت فاتورة الأجور بسبب مزيج من مستويات المكافآت والإثابات الأعلى بصورة جوهرية من القطاع الخاص بالنسبة إلى معظم الموظفين، والإفراط في التوظيف في قطاعات الأمن والصحة والتعليم، ويتّسم نظام المعاشات التقاعدية أيضاً بـ 'سخاء' مفرط"⁽¹¹⁵⁾.

يغفل المتحمسون لوصف السلطة بالنيوليبرالية تنوع توجهات المانحين؛ فثمة 40 دولة و12 مؤسسة دولية مانحة، تنقسم مساعداتها كلها إلى قسمين: قسم متعلق بالقضايا الإنسانية (حالات الطوارئ، وإعادة البناء،

109 شلومو جازيت، *العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية* (قبرص: مؤسسة بيسان، 1984)، ص 232.

110 الجرباوي.

111 قد يجادل بعضهم بأن فياض اعتمد سياسة "صفر تعيينات" للتدليل على عدم التوظيف. ويغفل عن أنّ سياسة صفر تعيينات (التي لم تلزم بها السلطة التزاماً كلياً) تعني عدم تعيين موظفين جدد إلا في حالة تعويض المتقاعدين.

112 رامي الحمد الله، مقابلة شخصية، جامعة النجاح بنابلس، 2020/2/9.

113 "الحكومة الفلسطينية تجري تعديلات ضريبية لزيادة الإيرادات"، رويترز، 2018/2/19، شوهد في 2024/5/5، في: <https://bit.ly/3tzUqYB>

114 الحمد الله.

والتأهيل، ومنع الكوارث)، وقسم متعلق بـ "بناء السلام" (الحوكمة، والتنمية، والبنية التحتية)⁽¹¹⁶⁾. واختلاف المانحين حال يظهره من أُجريت معهم اللقاءات؛ فالأوروبيون، على سبيل المثال، قسماً: المملكة المتحدة وألمانيا المؤيدتان لإسرائيل، في حين تبدو باقي الدول الأوروبية أكثر انتقاداً لسلوك إسرائيل. ويتجذر مثل هذا الاختلاف في تنوع الآراء والمصالح؛ ومن ثم ينعكس على اشتراطات المساعدات والمنح. يجدر بنا أن نأخذ في الحسبان أن معظم المساعدات قد ذهبت نحو البنية التحتية والبناء وإدارة المصادر المالية للسلطة. لكن بعد الانتفاضة الثانية حصل تحوّل نحو تخصيص الجزء الأكبر من الدعم للسلطة الفلسطينية؛ فقد حدث تحوّل بعد فوز حماس بالانتخابات نحو تبني الآلية الدولية المؤقتة لتوفير الرواتب، وقد جرت مأسستها فيما بعد عبر آلية "بيغاس"⁽¹¹⁷⁾؛ وذلك للمحافظة على إطار أوسلو، ولدعم عباس⁽¹¹⁸⁾. وهذا أمر يعزز القول إن هذه السياسة ساهمت في تدعيم الملمح النيوباتريمونيالي في السلطة.

إضافة إلى المانحين من الدول، فإن البنك الدولي واضح في توجهه نحو تشجيع القطاع الخاص. أما الفاعل الآخر الذي تمثله الولايات المتحدة، فهو معني بشدة بموضوع الأمن، وقد حدد الكونغرس الأمريكي، في تقرير أصدره، الأولويات المتوخاة من المساعدات التي تتمحور حول منْع الهجمات على إسرائيل، والحفاظ على "الاستقرار" والازدهار والحكم الذاتي الذي قد يقود إلى حل الدولتين، مع الاستمرار في توفير الاحتياجات الإنسانية. وفي الواقع، اهتم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالأجهزة الأمنية التي تضطلع بمهمتين؛ أولاهما حماية قيادة السلطة، وثانيتهما توفير الأمن للإسرائيليين. فمهمة حفظ أمن الإسرائيليين منصوص عليها في الاتفاقيات الموقعّة، مثل اتفاقية واي ريفر عام 1998⁽¹¹⁹⁾. ونستنتج من تقرير الكونغرس حول المساعدات أنه لم يكن من الأولويات لبرلة الاقتصاد الفلسطيني بقدر ما كانت الأولوية هي الحفاظ على الأمن و"الاستقرار". وهذا قد يفسر لنا تقديم جانب الأمن والازدهار الاقتصادي، وتدعيم الشبكة الزبائية في نظام الحكم النيوباتريمونيالي في السلطة الفلسطينية، في حال تعارضه مع الأجندة النيوليبرالية.

يمكن هنا وضع مؤشر إضافي دالّ على عدم "توحد" المانحين؛ وهو موقف دولة إسبانيا، التي تبرعت - بحسب الجرباوي - لإنجاح خطة الإصلاح والتنمية بـ 30 مليون دولار، وكانت حكومتها في ذلك الوقت ذات توجهات اشتراكية. وكانت الخطة الحكومية الاقتصادية قبل عام 2008 مبنية على ترتيبات ثنائية في تلقي دعم الدول المانحة؛ بمعنى أن مؤسسات السلطة تعمل، من خلال العلاقات الثنائية، على استدراج دعم ومنح للمشاريع التي تقدمها، وتصاغ الخطة الاقتصادية على هذا الأساس من دون رؤية أو أجندة سياسات وطنية. ونتيجة للعلاقات الثنائية، كنّا نجد مطالب متناقضة للجهات المانحة. فعلى سبيل المثال، دعا بعضها إلى تقليص عدد

116 Mandy Turner, "No 'Plan B' Because 'Plan A' Cannot Fail: The Oslo Framework and Western Donors in the OPT, 1993-2017," in: Turner (ed.), *From the River to the Sea*, p. 275.

117 آلية بيغاس هي آلية وضعتها الاتحاد الأوروبي، وذلك لـ "دعم الشعب الفلسطيني عبر تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية التابعة للسلطة الفلسطينية، وتتضمن: عملية تزويد مباشرة للدعم المالي الهادف والمراقب بشكل جيد إلى السكان الفلسطينيين، إما عبر حساب الخزينة الموحد التابع للسلطة الفلسطينية أو عبر دفعات مباشرة إلى الشركات والأفراد المعنيين والمؤهلين بكل شفافية بالتعاون والاتفاق مع السلطة الفلسطينية؛ وكذلك مساعدة السلطة الفلسطينية في تنفيذ مشاريع متوسطة إلى كبيرة الحجم كما نصت عليه خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، بالإضافة إلى توفير مساعدات فنية مهمة ورقابة واضحة لعمليات التعاقد والصرف". ينظر: مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية، "آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي لخدمة السكان الفلسطينيين"، 2009/3/2، شوهد في 2024/5/5، في: <https://encr.pw/mdrxQ>

118 Turner, "No 'Plan B'," p. 278.

119 Ibid., pp. 278-286.

الموظفين، في حين دعت أخرى إلى حل "الميليشيات" وتوظيف أفرادها في الأجهزة الأمنية⁽¹²⁰⁾ (ما يعني زيادة عدد الموظفين).

كل ما سبق يدفع إلى التساؤل: هل تملك السلطة قدرةً على تنفيذ برنامج تنموي في ضوء عدم امتلاكها أي حرية اقتصادية نتيجةً للاحتلال الإسرائيلي؟ يجيب الحمد الله بعد تجربة 6 سنوات في رئاسة ثلاث حكومات متعاقبة بقوله: "لا تنمية حقيقية في ظل الاحتلال [...] تنمية حقيقية بمعنى أن تصدر وتستورد. بصراحة لا أؤمن بأن حكومة الرئيس أبو عمار الله يرحمه، ولا حكومة الرئيس أبو مازن، ولا حكومة الأستاذ قريع، ولا حكومة الأستاذ هنية، ولا حكومة الأستاذ فياض، ولا حكومتي، ولا حكومة الدكتور اشتية، تستطيع الحديث عن تنمية حقيقية. وأعتقد أن أي شخص يتكلم عن تنمية حقيقية، فهو يتكلم عن ضرب من ضروب الخيال"⁽¹²¹⁾. ويشير الحمد الله إلى سيطرة إسرائيل على المعابر، والضرائب (المقاصة)، و64 في المئة من أراضي الضفة الغربية (مناطق "ج" C)، وفصلها قطاع غزة فصلاً كلياً ومحاصرتة. وبشأن سيطرة إسرائيل على مكونات التنمية الحقيقية كالبنية التحتية والطاقة (الكهرباء) والمياه، وحتى الشوارع، يضيف الحمد الله: "لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية؛ وإنما يمكن التركيز على الصمود والتسهيل على الناس حياتهم"، وحتى هذه المحاولات كانت تواجه بالعراقيل والمعوقات الإسرائيلية. ويضرب الحمد الله مثلاً مفاده أن حكومته قد بنت ثلاث محطات تحويلية لتقوية الكهرباء، وأن إسرائيل، وعلى الرغم من دفع الرسوم، لم تقم إلا بربط محطة واحدة. ويشير كذلك إلى محاولة حكومته إدخال بترول تبرعت به فنزويلا للسلطة، لكن ذلك اصطدم بالشروط الإسرائيلية (الموجودة في اتفاقية باريس) للسماح بدخول هذه المنحة، التي كان من شأن تطبيقها رفع تكلفة بترول المنحة المجاني لمستوى أعلى من سعر البترول الذي يجري شراؤه عبر إسرائيل⁽¹²²⁾.

خاتمة

بيّنت الدراسة حدوداً للمقولات التي تخلط بين الرأسمالية وبين التبني الكامل للايديولوجيا النيوليبرالية، وأظهرت أن سبب ذلك يكمن في تبني الدول بعض أجزاء الأجندة النيوليبرالية التي أصبح الانخراط فيها شرطاً للقبول في السوق الرأسمالية العالمية، لكن يظل من غير المنطقي نسبة جميع الظواهر الاجتماعية إلى النيوليبرالية في محاولة للتنديد بها، في حين أن صلة هذه الظواهر بانتشار الأفكار النيوليبرالية ضعيف. والتتبع النقدي وقراءة البيانات والإحصاءات الرسمية والتعرف إلى آراء صانعي القرار يؤكد كلاً على أهمية التمييز بين العلاقة السببية والعلاقة الظرفية (الارتباطية) بشأن تبني السلطة للنيوليبرالية وربط ذلك بالنظام النيوباتريمونيالي؛ فالعلاقة محكومة بقوانين السببية، في حين تبقى العلاقة الظرفية مرهونة بالملابسات والظروف التي حكمتها، وقد تختلف ما بين سياق وآخر. فنيوليبرالية السلطة الفلسطينية لا تثبت بمجرد تلقيا مساعدات من دول ومؤسسات نيوليبرالية، وهو أمر غاب عن القائلين بنيوليبرالية السلطة الفلسطينية، ورتّب جملة من المغالطات المنطقية، نتيجة خلطهم بين السببي والظرفي.

120 فلسطين، وزارة التخطيط، "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008"، 2010، ص 13.

121 الحمد الله.

122 مناطق داخل الضفة الغربية تخضع كلياً للسيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية؛ وذلك بموجب اتفاق أوسلو.

أظهرت الدراسة خطأً متعلقاً بتصوير السلطة الفلسطينية على أنها سلطة نيوليبرالية، وبيّنت تناقض قول القائلين بذلك، وخلطهم بين الدور الاقتصادي المتماشي مع أجندتها وبين إنشاء السلطة بهدف تأدية دور وظيفي يتمحور حول حماية الأمن والسيطرة على المجتمع بذريعة السعي لتحقيق السلام. وموطن التناقض كامن في إقرارهم بتبعية السلطة وعدم امتلاكها الحد الأدنى من السيادة والحرية؛ إذ كيف لكيان سياسي رازح تحت التبعية الاقتصادية للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي أن يتبنى سياسات نيوليبرالية وهو لا يملك من أمره شيئاً؟ فحتى لو أرادت السلطة تبني الأيديولوجيا النيوليبرالية، فهي لا تملك إمكانية إنجاز مثل هذا القرار. إضافة إلى ذلك، يغيب المنطق عن الافتراض القائل إنّ السلطة الفلسطينية ستتبني الرأسمالية المتوحشة بـ "حلّتها" النيوليبرالية، وما يعنيه هذا من توسيع للفجوة بين الفقراء والأغنياء، وانتفاء للعدالة الاجتماعية، وهو ما قد يتسبب في تثوير المجتمع. فهذا الأمر - مع الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية وفلسفة الدول الغربية في تقديمها للمنح، القائم على تسكين المجتمع وعدم تثويره - يهدف إلى تحقيق الأمن سعياً نحو "السلام المنشود". صحيح أنّ المساعدات والمنح الأجنبية تردّ إلى السلطة الفلسطينية من دول غربية ذات توجه نيوليبرالي، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنّ هذه الدول حريصة على تبني السلطة الفلسطينية الأجندة النيوليبرالية، وهو ما بيّنه بجلاء تقرير الكونغرس الأميركي المشار إليه سابقاً. فالأولوية تبقى لحفظ "الاستقرار" و"الهدئة". أما تطبيق الأجندة النيوليبرالية، فلا مجال له إن كان سيتسبب في زعزعة الاستقرار؛ فهذا ليس من مصلحة السلطة الفلسطينية، وليس من مصلحة أيّ مانح من المانحين الدوليين. وقد يقود تبني الأيديولوجيا النيوليبرالية إلى انفجار الأوضاع الاجتماعية، وهو ما يمكّن تلمسه في ثورات الربيع العربي. وفي الحالة الفلسطينية، يُترجم ذلك بثورة ضد المتسبب الرئيس في سوء الأوضاع الاقتصادية؛ وهو الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

باختصار، تتبنى السلطة الفلسطينية التي تعيش على مساعدات ومنح من دول نيوليبرالية، نظاماً رأسمالياً مشوهاً، من خلال تبعية اقتصادية للاستعمار الاستيطاني، وهو يعول في وجوده واستقراره على الزبائنية؛ ومن ثمّ، فهي سلطة نيوليبرالية اسماً فحسب؛ من دون نيوليبرالية حقيقية، ويصلح أن نطلق على اقتصادها السياسي مسمى "رأسمالية نيوباتريمونيالية".

المراجع

العربية

- اتحاد الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). "موازنة المواطن". رام الله: 2017.
- بدر، أشرف. "النظام الأبوي في السلطة الفلسطينية". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. نيسان/أبريل 2021. <https://bit.ly/3hqQTXB> في:
- التريتر، علاء. "تصور جديد لنظم السياسة والحكم الفلسطينية". مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 120 (خريف 2019).
- جازيت، شلومو. العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية. قبرص: مؤسسة بيسان، 1984.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي: 2021. رام الله: نيسان/أبريل 2022. في: <https://rb.gy/bcwrii>
- الخالدي، رجا وصبحي سمور. "النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة بناء الحركة الوطنية". مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 88 (2011).
- دعنا، طارق. "نحو اقتصاد سياسي لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية". ورقة مقدمة في ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، 14-15/11/2015. في: <https://bit.ly/3jRIkXD>
- طبر، ليندا [وآخرون]. نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري. بيرزيت: مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2013.
- عبد الرازق، عمر. تقييم السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. رام الله: ماس، 2016.
- العبد، جورج. الاقتصاد الفلسطيني: الطريق إلى مستقبل أفضل. رام الله: ماس، 2016.
- عفانة، مؤيد. بند صافي الإقراض وأثره على عجز الموازنة وهدر المال العام. رام الله: مؤسسة أمان، 2017.
- فلسطين، وزارة التخطيط. "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008". 2010.
- فوكو، ميشيل. يجب الدفاع عن المجتمع. ترجمة الزواوي بغورة. بيروت: دار الطليعة، 2003.
- "قرار بقانون رقم (1) لسنة 2008م بشأن تعديل قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005م". الوقائع الفلسطينية. العدد 75. 2008/6/15.
- "قرار بقانون بشأن الموازنة العامة لسنة 2021". ورقة موقف. الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، أمان. نيسان/أبريل 2021. في: <https://bit.ly/3J2HIZf>
- "ما هو صافي الإقراض؟"، بوابة اقتصاد فلسطين، 2022/12/19. في: <https://rb.gy/gmsm30>
- "المادة رقم 5 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م". الوقائع الفلسطينية. 2003/3/19.
- مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية. "آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي لخدمة السكان الفلسطينيين". 2009/3/2. في: <https://encr.pw/mdrxQ>

العبرية

جازيت، شلومو. "الأراضي المستحوذ عليها: السياسات والأفعال". *مجلة معرخوت*. العدد 204 (كانون الثاني / يناير 1970).
موندليك، يائير وجرشون آفني. تأثير التجارة الحرة مع الأراضي المستحوذ عليها على الزراعة الإسرائيلية.
رحوفوت: مركز أبحاث الاقتصاد الزراعي، 1972.

الأجنبية

- Biebricher, Thomas. "Neoliberalism and Authoritarianism." *Global Perspectives*. vol. 1, no. 1 (2020).
- Centeno, Miguel & Joseph Cohen. "The Arc of Neoliberalism." *Annual Review of Sociology*. vol. 38 (2012).
- Chomsky, Noam. *Profit Over People*. New York: Seven Stories Press, 1999.
- "Correlation and Causation | Lesson." Khan Academy. 2022. at: <https://bit.ly/3hOVGBV>
- El Kurd, Dana. *Polarized and Demobilized: Legacies of Authoritarianism in Palestine*. Oxford: Oxford University Press, 2019.
- Gallo, Ernesto. "Three Varieties of Authoritarian Neoliberalism: Rule by the Experts, the People, the Leader." *Competition & Change*. vol. 26, no. 5 (2021).
- Farskh, Leila. "Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts Since the First Intifada." *Journal of Palestine Studies*. vol. 45, no. 2 (2016).
- Filho, Alfredo & Deborah Johnston. *Neoliberalism: A Critical Reader*. London: Pluto Press, 2005.
- Friedman, Milton. *Capitalism and Freedom*. Chicago/ London: The University of Chicago Press, 2002.
- Haddad, Toufic. *Palestine Ltd.: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory*. London: I.B. Tauris, 2016.
- Haecock, Roger (ed.). *Political Transitions in Arab World*. Birzeit: Ibrahim Abu-Ludhod Institute of International Studies 'IALIIS', Birzeit University. 2002.
- Hall, Peter & Michèle Lamont (eds.). *Social Resilience in the Neoliberal Era*. New York: Cambridge University Press, 2013.
- Harvey, David. "The Urban Roots of Financial Crises: Reclaiming the City for Anti-Capitalist Struggle." *Socialist Register*. vol. 48 (2012).
- Heydemann, Steven. "Upgrading Authoritarianism in the Arab World." *Analysis Paper*. no. 13. The Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution (October 2007).

- Heydemann, Steven. *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited*. New York: Palgrave Macmillan, 2004.
- Kanafani, Nu'man & David Cobham. "The Economic Record of the World Bank and the International Monetary Fund in the West Bank and Gaza: An Assessment." Paper Presented in Proceedings of MAS's Annual Conference 2007. "Palestinian Economy: Forty Years of Occupation ... Forty years of Arrested Development." Ramallah, 4-5/12/2007.
- Ostry, Jonathan, Prakash Loungani & Davide Furceri. "Neoliberalism: Oversold?" *Finance & Development*. vol. 53, no. 2 (2016).
- Smith, Nicola. "Neoliberalism." *Encyclopaedia Britannica*. 5/5/2024. at: <https://bit.ly/2QaGUem>
- Stacher, Joshua. *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2012.
- Tansel, Cemal Burak (ed.). *States of Discipline: Authoritarian Neoliberalism and the Contested Reproduction of Capitalist Order*. London/ New York: Rowman & Littlefield, 2017.
- Tartir, Alla, Tariq Dana & Timothy Seidel (eds.). *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives*. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2021.
- The World Bank. "West Bank and Gaza Area C and the Future of the Palestinian Economy." Report no. AUS2922. 2013.
- _____. "Assistance Strategy FY18-21: The West Bank and Gaza." Report no. 115201-GZ. 6/11/2017.
- Turner, Mandy & Omar Shweiki (eds.). *Decolonizing Palestinian Political Economy: De-development and Beyond*. Houndmills: Palgrave Macmillan, 2014.
- _____. "Peacebuilding as Counterinsurgency in the Occupied Palestinian Territory." *Review of International Studies*. vol. 41, no. 1 (2015).
- _____. (ed.). *From the River to the Sea: Palestine and Israel in the Shadow of "Peace"*. Lanham/ Boulder/ New York/ London: Lexington Books, 2019.
- Williamson, John. "A Short History of the Washington Consensus." The Peterson Institute for International Economics (PIIE). 24/9/2004. at: <https://bit.ly/3uEyTNK>
- Xin Lu & Elena Soboleva. "Personality Cults in Modern Politics: Cases from Russia and China." *CGP Working Paper Series*. no. 1. Center for Global Politics, Freie Universität Berlin (2014).
- Ziadah, Rafeef. "What Kind of Palestinian State in 2011? Neoliberalism and World Bank Diktats." *Global Research*. 13/4/2010. at: <https://bit.ly/2VBjcbF>